
الرسالة الأكملية
في ما يجب لله من صفات الكمال



بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وأعن يا كريم

نص الاستفتاء

[فى إثبات صفات الكمال لله تعالى ونفى صفات النقص]

[قال السائل][1] :

المسئول من علماء الإسلام ، والسادة الأعلام — أحسن الله ثوابهم ، وأكرم نُزُلهم ومآبهم — أن يرفعوا حجاب الإجمال ، ويكشفوا قناع الإشكال ، عن مقدمة : جميع أرباب الملل والنحل متفقون عليها ، ومستندون فى آرائهم إليها ، حاشى مكابراً منهم معانداً ، وكافراً بِرُبوبية الله جاحداً .

وهى أن يقال : « هذه صفة كمال فيجب لله إثباتها ، وهذه صفة نقص فيتعين انتفاؤها » لكنهم فى تحقيق مناطها فى أفراد الصفات متنازعون ، وفى تعيين الصفات لأجل القسمين مختلفون .

[آراء أهل السنة]

« فأهل السنة » يقولون : إثبات السمع والبصر والحياة والقدرة والعلم والكلام وغيرها من الصفات الخبرية — كالوجه واليدين والعينين والغضب والرضا — والصفات الفعلية ، كالضحك والنزول والاستواء : صفات كمال وأضدادها صفات نقصان .

---

(1) مجموع الفتاوى : جـ ٦ ص ٦٨ وما بين الحاصرتين زيادة منه .

[آراء الفلاسفة]

« والفلاسفة » تقول : اتصافه بهذه الصفات إن أوجب له كمالا فقد استكمل بغيره فيكون ناقصاً بذاته ، وإن أوجب له نقصاً لم يجز اتصافه بها .

[آراء المعتزلة وخصومهم]

« والمعتزلة » يقولون : لو قامت بذاته صفات وجودية لكان مفتقراً إليها وهى مفتقرة إليه ، فيكون الرب مفتقراً إلى غيره ، ولأنها أعراض لا تقوم إلا بجسم ، والجسم مركب ، والمركب ممكن محتاج ، وذلك عين النقص .

ويقولون أيضاً : لو قدَّر على العباد أعمالهم وعاقبهم عليها لكان ظالما وذلك نقص .

وخصومهم يقولون : لو كان فى ملكه ما لا يريده لكان ناقصاً .

[الكلابية ينفون الصفات الخبرية والفعلية]

« والكُلاَّبيَّة » ومن اتبعهم ينفون صفات أفعاله ويقولون : لو قامت به لكان محلا للحوادث ، والحادث إن أوجب له كمالا فقد عَدِمَه قبله وهو نقص ، وإن لم يوجب له كمالا لم يجز وصفه به .

وطائفة منهم : ينفون صفاته الخبرية لاستلزامها التركيب المستلزِم للحاجة والافتقار .

وهكذا نفيهم أيضاً لمحبته ، لأنها مناسبَة بين المحِب والمحبوب ، ومناسبة الرب للخلق نقص .

وكذا رحمته ، لأن الرحمة رقة تكون فى الراحم ، وهى ضعف وخَوَر فى الطبيعة ، وتألم على المرحوم ، وهو نقص .

وكذا غضبه ، لأن الغضب غليان دم القلب طلباً للانتقام .

وكذا نفيهم لضحكه وتعجبه ، لأن الضحك خفة روح يكون لتجدد مايسر واندفاع مايضر ، والتعجب استعظام للمتَعَجَّب منه .

[منكرو النبوات والمشركون والرسالة]

«ومنكرو النبوات» يقولون . ليس الخلق بمنزلة أن يرسل إليهم رسولا ، كما أن أطراف الناس ليسوا أهلا أن يرسل السلطان إليهم رسولا .

« والمشركون » يقولون : عِظَمُ الرب [وجلاله] يقتضى أن لايتقرب إليه إلا بواسطة وحجاب ، فالتقرب إليه ابتداء من غير شفعاء ووسائط غض من جنابه الرفيع .

[الاختلاف فى الصفات]

هذا وإن القائلين بهذه المقدمة لايقولون بمقتضاها ولا يطردونها ، فلوقيل لهم : أيما أكمل ، ذات توصف بسائر أنواع الإدراكات ــ من الشم والذوق واللمس ــ أم ذات لا توصف بها كلها ؟ لقالوا الأولى أكمل ، ولم يصفوا بها كلها الخالق .

وبالجملة : فالكمال والنقص من الأمور النسبية والمعانى الإضافية ، فقد تكون الصفة كمالا لذات ونقصاً لأخرى ، وهذا نحو الأكل والشرب والنكاح كمال للمخلوق ، نقص للخالق .

وكذا التعاظم والتكبر والثناء على النفس[1] كمال للخالق نقص للمخلوق

---

(١) من مجموع الفتاوى . وفى الأصل : التفاعل النفسى .

وإذا كان الأمر كذلك فلعل ما تذكرونه من صفات الكمال إنما يكون كمالا بالنسبة إلى الشاهد ولا يلزم أن يكون كمالا للغائب كما بين ، لاسيما مع تباين الذاتين .

وإن قلتم : نحن نقطع النظر عن متعلق الصفة وننظر فيها ، هل هى كمال أو نقص ، فلذلك نحيل الحكم عليها بأحدهما لأنها قد تكون كمالا لذات نقصاً لأخرى على ما ذكر .

وهذا من العجب أن مقدمة وقع عليها الإجماع ، هى منشأ الاختلاف والنزاع ، فرضى الله عمن يبين لنا بياناً يشفى العليل ، ويجمع بين معرفة الحكم وإيضاح الدليل ، إنه تعالى سميع الدعاء ، وأهل الرجاء ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

فتوى شيخ الإسلام[1]

[الكمال بلا نقص ثابت لله تعالى]

الحمد لله : الجواب عن هذا السؤال مبنى على مقدمتين :

إحداهما : أن يعلم أن الكمال ثابت لله ، بل الثابت له هو أقصى مايمكن من الأكملية لا يكون وجود كمال لانقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى يستحقه بنفسه المقدسة ، وثبوت ذلك مستلزم نفي نقيضه ، فثبوت الحياة يستلزم نفي الموت ، وثبوت العلم يستلزم نفي الجهل ، وثبوت القدرة يستلزم نفي العجز ، وإن هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية ، مع دلالة السمع على ذلك .

[القرآن يدلنا شرعاً وعقلا]

ودلالة القرآن على الأمور نوعان :

أحدهما : خبر الله الصادق ، فما أخبر الله ورسوله به فهو حق ، كما أخبر الله به .

والثاني : دلالة القرآن بضرب الأمثال وبيان الأدلة العقلية الدالة على المطلوب .

فهذه دلالة شرعية عقلية ، فهى شرعية لأن الشرع دل عليها ، وأرشد إليها . وعقلية ، لأنها تعلم صحتها بالعقل . ولايقال إنها لم تعلم بمجرد الخبر .

وإذا أخبر الله بالشيء ودل عليه بالدلالات العقلية صارمدلولا عليه بخبره

---

(١) مجموع الفتاوى : جـ ٦ ص ٧١ .

ومدلولا عليه بدليله العقلى الذى يعلم به ، فيصير ثابتاً بالسمع والعقل ، وكلاهما داخل فى دلالة القرآن التى تسمى الدلالة الشرعية .

[القرآن دل على معنى الكمال بعبارات متنوعة]

وثبوت معنى الكمال قد دل عليه القرآن بعبارات متنوعة دالة على معانٍ متضمنة لهذا المعنى . فما فى القرآن من إثبات الحمد له وتفصيل مَحامده ، وأن له المثلَ الأعلى ، وإثبات معانى أسمائه ونحو ذلك ، كله دل على هذا المعنى .

[معنى الصمد]

وقد ثبت لفظ (الكامل) فيما رواه « ابن أبى طلحة » عن « ابن عباس » فى تفسير :(قل هو الله أحدٌ * الله الصمدُ) أن الصمد [هو][1] المستحق للكمال ، وهو السيد الذى كمل فى سؤدَدِه ، والشريفُ الذى قد كمل فى شرفه ، والعظيم الذى قد كمل فى عظمته ، والحَكَمُ الذى قد كمل فى حكمه ، والغنىُّ الذى قد كمل فى غناه ، والجبارُ الذى قد كمل فى جبروته ، والعالمُ الذى قد كمل فى علمه ، والحكيمُ الذى قد كمل فى حكمته ، وهو الشريفُ الذى قد كمل فى جميع الشرف والسؤدَد ، وهو الله سبحانه وتعالى ، وهذه صفة لا تنبغى إلا له ، ليس له كفؤ ولا كمثله شيء .

وهكذا سائر صفات الكمال ، ولم يُعلم أحد من الأمة نازع هذا المعنى ، بل هذا المعنى مستقر فى فِطَر الناس ، بل هم مفطورون عليه ، فإنهم كما أنهم مفطورون على الإقرار بالخالق ، فإنهم مفطورون على أنه أجلُّ وأكبر وأعلى وأعلم وأكمل من كل شيء .

وقد بينا فى غير هذا الموضع أن الإقرار بالخالق وكماله يكون فطرياً ضرورياً فى حق من سلمت فطرته ، وإن كان مع ذلك تقوم عليه الأدلة الكثيرة ،

---

(١) زيادة من مجموع الفتاوى .

وقد يحتاج إلى الأدلة عليه كثير من الناس عند تغير الفطرة وأحوال تعرض لها .

وأما لفظ (الكامل) فقد نقل « الأشعرى » عن « الُجبَّائى » أنه كان يمنع أن يسمى الله كاملا ، ويقول : الكامل الذى له أبعاض مجتمعة .

وهذا النزاع إن كان فى المعنى فهو باطل ، وإن كان فى اللفظ فهو نزاع لفظى .

والمقصود هنا أن ثبوت الكمال له ونفى النقائص عنه مما يعلم بالعقل .

[دليل أهل الكلام فى إثبات الصفات سمعى]

وزعمت طائفة من (أهل الكلام) « كأبى المعالى » و « الرازى » و « الآمدى» وغيرهم : أن ذلك لا يعلم إلا بالسمع الذى هو الإجماع ، وأن نفى الآفات والنقائص عنه لم يعلم إلا بالإجماع ، وجعلوا الطريق التى بها نفوا عنه مانفوه إنما هو نفى مسمَّى الجسم ، ونحو ذلك ، وخالفوا ما كان عليه شيوخ « متكلمة الصفاتية » « كالأشعرى » و « القاضى » و « أبى بكر » و « أبى إسحاق » ومن قبلهم من السلف والأئمة فى إثبات السمع والبصر والكلام له بالأدلة العقلية وتنزيهه عن النقائص بالأدلة العقلية .

ولهذا صار هؤلاء يعملون[1] فى إثبات هذه الصفات على مجرد السمع ، ويقولون إذا كنا نثبت هذه الصفات على نفى الآفات ، ونفى الآفات إنما يكون بالإجماع الذى هو دليل سمعى ، والإجماع إنما يثبت بأدلة سمعية من الكتاب والسنة . قالوا : والنصوص المُثْبِتة للسمع والبصر والكلام أعظم من الآيات الدالة على كون الإجماع حجة ، فالاعتماد فى إثباتها ابتداء على الدليل السمعى الذى هو القرآن أوْلى وأحرى .

---

(١) فى مجموع الفتاوى : (يعتمدون) .

[مناقشة نفاة الصفات]

والذى اعتمدوا عليه فى النفى : من نفى مسمى التحيز ونحوه — مع أنه بدعة فى الشرع لم يأت به كتاب ولا سنة ، ولا أَثَرٌ عن أحد من الصحابة والتابعين — هو متناقض فى العقل لايستقيم فى العقل ، فإنه مامن أحد ينفى شيئاً خوفاً من كون ذلك يستلزم أن يكون الموصوف به جسما إلا قيل له فيما أثبته نظير ماقاله فيما نفاه وقيل له فيما نفاه نظير مايقوله فيما أثبته .

« كالمعتزلة » لما أثبتوا أنه حى عليم قدير ، وقالوا إنه لايوصف بالحياة والعلم والقدرة والصفات لأن هذه أعراض لا يوصف بها إلا ماهو جسم ولا يُعْقَلُ موصوف إلا جسم . فقيل لهم : أنتم وصفتموه بأنه حى عليم قدير ولا يوصف شىء بأنه عليم حى قدير إلا ماهو جسم ، ولا يُعْقَلُ موصوف بهذه الصفات إلا ماهو جسم ، فما كان جوابكم عن الأسماء كان جوابنا عن الصفات .

فإن جاز أن يقال : مايسمى بهذه الأسماء ليس بجسم[1] جاز أن يقال : فكذلك يوصف بهذه الصفات ما ليس بجسم، وأن يقال: هذه الصفات ليست أعراضاً .

وإن قيل : لفظ الجسم مجمل أو مشترك وأن المسمى بهذه الأسماء لايجب أن يماثله غيره ولا أن يثبت له خصائص غيره ، جاز أن يقال : الموصوف بهذه الصفات لا يجب أن يماثله غيره ولا أن يثبت له خصائص غيره .

وكذلك إذا قال « نفاة الصفات » المعلومة بالشرع أو بالعقل مع الشرع ـ كالرضى والغضب والحب والفرح ونحو ذلك ـ : هذه الصفات لاتعقل

---

(١) فى مجموع الفتاوى (بل يسمى بهذه الأسماء ماليس بجسم) .

إلا الجسم . قيل لهم : هذه بمنزلة الإرادة والسمع والبصر والكلام ، فما لزم فى أحدهما لزم فى الآخر مثله .

وهكذا نفاة الصفات من « الفلاسفة » ونحوهم إذا قالوا : ثبوت هذه الصفات يستلزم كثرة المعانى فيه ، وذلك يستلزم كونه جسما أو مركبا ، قيل لهم : هذا كما أثبتم أنه موجود واجب قائم بنفسه وأنه عاقل ومعقول وعقل ، ولذيذ وملتذ[١] ولذة ، وعاشق ومعشوق وعشق ، ونحو ذلك .

فإن قالوا : هذه ترجع إلى معنى واحد قيل لهم : إن كان هذا ممتنعاً بطل الفرق ، وإن كان ممكناً أمكن أن يقال فى تلك مثل هذه ، فلا فرق بين صفة وصفة .

والكلام على ثبوت الصفات وبطلان أقوال النفاة مبسوط فى غير هذا الموضع .

(ثبوت الكمال لله تعالى بالعقل من وجوه)

وجوب وجوده وقيوميته وقدمه :

والمقصود هنا أن نبيّن أن ثبوت الكمال لله معلوم بالعقل ، وأن نقيض ذلك منتفٍ عنه . فإن الاعتماد فى الإثبات والنفى على هذه الطريق مستقيم فى العقل والشرع دون تلك ، خلاف ماقاله هؤلاء المتكلمون . وجمهور « أهل الفلسفة والكلام » يوافقون على أن الكمال لله ثابت بالعقل والفلاسفة تسميه التمام .

---

(١) فى مجموع الفتاوى : (نسخة : وملذوذ) .

وبيان ذلك من وجوه :

منها : أن يقال : قد ثبت أن الله قديم بنفسه ، واجب الوجود بنفسه ، قيوم بنفسه ، خالق بنفسه إلى غير ذلك من خصائصه .

والطريقة المعروفة فى وجوب الوجود تقال فى جميع هذه المعانى .

فإذا قيل : الوجود إما واجب وإما ممكن ، والممكن لابد له من واجب ، فيلزم ثبوت الواجب على التقديرين ؛ فهو مثل أن يقال : الموجود إما قديم وإما حادث والحادث لا بد له من قديم فيلزم ثبوت القديم على التقديرين ، والموجود إما غنى وإما فقير ، والفقير لابد له من الغنى ، فلزم وجود الغنى على التقديرين . والموجود إما قيوم بنفسه وإما غير قيوم ، وغير القيوم لابد له من القيوم . فلزم ثبوت القيوم على التقديرين . والموجود إما مخلوق وإما غير مخلوق ، والمخلوق لابد له من خالق غير مخلوق ، فلزم ثبوت [الخالق][1] غير المخلوق على التقديرين ونظائر ذلك متعددة .

[وجوب الكمال للخالق]

ثم يقال : هذا الواجب القديم الخالق ؛ إما أن يكون ثبوت الكمال الذى لانقص فيه الممكن الوجود ممكناً له ، وإما أن لا يكون . والثانى ممتنع لأن هذا ممكن للموجود المحدَث الفقير الممكن ، فلأن يمكن للواجب الغَنِىّ القديم بطريق الأَوْلى والأحرى ؛ فإن كلاهما موجود ، والكلام فى الكمال الممكن الوجود الذى لانقص فيه .

فإذا كان الكمال الممكن الوجود ممكنا للمفضول ؛ فلأن يمكن للفاضل بطريق الأولى ، لأن ما كان ممكناً لما وجوده[2] ناقص ؛ فلأن

(١) زيادة من مجموع الفتاوى .

(٢) فى مجموع الفتاوى : (هو فى وجوده) .

يمكن لما وجوده[1] أكمل منه بطريق الأولى ، لاسيما وذلك أفضل من كل وجه ، فيمتنع اختصاص المفضول من كل وجه بكمال لايثبت للأفضل من كل وجه . بل ماقد ثبت من ذلك للمفضول فالفاضل أحق به ، فلأن يثبت للفاضل بطريق الأولى ، ولأن ذلك الكمال إنما استفاده المخلوق من الخالق والذى جعل غيره كاملا هو أحق بالكمال منه ، فالذى جعل غيره قادراً أولى بالقدرة ، والذى علم غيره أولى بالعلم ، والذى أحيا غيره أولى بالحياة .

[الكمال لله واجب له لايتوقف على غيره]

وإذا ثبت إمكان ذلك له فما جاز له من ذلك الكمال الممكن الوجود فإنه واجب له لايتوقف على غيره فإنه لوتوقف على غيره لم يكن موجوداً له إلا بذلك الغير . وذلك الغير إن كان مخلوقاً له لزم الدور القَبْلى الممتنع ؛ فإن مافى ذلك الغير من الأمور الوجودية فهى منه ، ويمتنع أن يكون كل من الشيئين فاعلا للآخر ، وهذا هو الدور القبلى فإن الشىء يمتنع أن يكون فاعلا لنفسه ، فلأن يمتنع أن يكون فاعلا لفاعله بطريق الأولى والأحرى . وكذلك يمتنع أن يكون كل من الشيئين فاعلا لما به يصير للآخر فاعلا ، ويمتنع أن يكون كل من الشيئين معطيا كماله فإن معطى الكمال أحق بالكمال ،فيلزم أن يكون كل منهما أكمل من الآخر ، وهذا ممتنع لذاته . فإن كون هذا أكمل يقتضى أن هذا أفضل من هذا ، وهذا أفضل من هذا ، وفضل أحدهما يمنع مساواة الآخر له ، فلأن يمنع كون الآخر أفضل بطريق الأولى .

وأيضاً فلو كان كماله موقوفاً على ذلك الغير لازم أن يكون كماله موقوفاً

---

(١) فى مجموع الفتاوى : (هو فى وجوده) .

على فعله لذلك الغير وعلى معاونة ذلك الغير فى كماله ، ومعاونة ذلك الغير فى كماله موقوف عليه ، إذ فعل ذلك الغير وأفعاله موقوفة على فعل المبدع لاتفتقر إلى غيره ، فيلزم أن لا يكون كماله موقوفاً على غيره .

فإذا قيل : كماله موقوف على مخلوقه لزم أن لايتوقف على مخلوقه ، وما كان ثبوته مستلزماً لعدمه كان باطلا من نفسه .

وأيضاً فذلك الغير كل كمال له فمنه ، وهو أحق بالكمال منه .

ولو قيل : يتوقف كماله عليه لم يكن متوقفاً إلا على ماهو من نفسه ، وذلك متوقف عليه لاعلى غيره .

وإن قيل : ذلك الغير ليس مخلوقاً بل واجباً آخر قديماً بنفسه . فيقال : إن كان أحد هذين هو المعطى دون العكس فهو الرب والآخر عبده .

وإن قيل : بل كل منهما يعطى للآخر الكمال لزم الدور فى التأثير ، وهو باطل ، وهو من الدور القبلى لامن الدور المَعِىِّ الاقترانىّ ؛ فلا يكون هذا كاملا حتى يجعله الآخر كاملا ، والآخر لايجعله كاملا حتى يكون فى نفسه كاملا، لأن جاعلَ الكاملِ كاملا أحقّ بالكمال ، ولا يكون الآخر كاملا حتى يجعله كاملا ؛ فلا يكون واحد منهما كاملا بالضرورة .

فإنه لو قيل : لا يكون كاملا حتى يجعل نفسه كاملا ولا يجعل نفسه كاملا حتى يكون كاملا لكان ممتنعاً ، فكيف إذا قيل حتى يجعل مايجعله كاملا كاملا .

[بطلان التسلسل بالضرورة]

وإن قيل : كل واحد له آخر يكمله إلى غير نهاية لزم التسلسل فى المؤثرات ، وهو باطل بالضرورة واتفاق العقلاء . فإن تقدير مؤثرات لاتتناهى ليس فيها مؤثر بنفسه لايقتضى وجود شىء منها ولا وجود جميعها ولا وجود اجتماعها .

والمبدع للموجودات لابد أن يكون موجوداً بالضرورة ، فلوقدر أن هذا كامل فكماله ليس من نفسه بل من آخر ـ وهلم جرا ـ للزم أن لا يكون لشىء من هذه الأمور كمال ، وقد قدر أن الأول كامل فلزم الجمع بين النقيضين[1] ، وإذا كان كماله بنفسه لايتوقف على غيره ، كان الكمال له واجباً بنفسه ، وامتنع تخلف شىء من الكمال الممكن عنه ؛ بل ماجاز له من الكمال وجب له ، كما أقر بذلك الجمهور من أهل الفقه والحديث والتصوف والكلام والفلسفة وغيرهم ؛ بل هذا ثابت فى مفعولاته ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن . وكان ممتنعاً بنفسه أو ممتنعاً لغيره ، فما ثم إلا موجود واجب إما بنفسه وإما بغيره ، أو معدوم إما لنفسه وإما لغيره ، والممكن إن حصل مقتضيه التام وجب بغيره وإلا كان ممتنعاً لغيره ، والممكن بنفسه إما واجب لغيره وإما ممتنع لغيره .

(ثبوت الكمال لله تعالى بالنقل من كتابه)

وقد بين الله سبحانه أنه أحق بالكمال من غيره وأن غيره لايساويه فى

---

(١) فى مجموع الفتاوى : (ولوقدر أن الأول كامل لزم الجمع بين النقيضين) .

الكمال فى مثل قوله تعالى : ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل : ١٧]

وقد بين أن الخلق صفة كمال ، وأن الذى يخلق أفضل من الذى لا يخلق ، وأن من عدل هذا بهذا فقد ظلم .

وقال تعالى : ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُۥنَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٧٥] .فبيّن أن كونه مملوكاً عاجزاً صفة نقص ، وأن القدرةَ والمِلْك والإحسانَ صفةُ كمال ، وأنه ليس هذا مثل هذا ، وهذا لله ، و [ذاك][1] لما يُعْبَد من دونه .

وقال تعالى : ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل : ٧٦] .

وهذا مثل آخر فالأول مثل العاجز عن الكلام ، وعن الفعل الذى لا يقدر على شىء ، والآخر المتكلم الآمر بالعدل الذى هو على صراط مستقيم ، فهو عادل فى أمره ، مستقيم فى فعله ، فبين أن التفضيل بالكلام المتضمن للعدل والعمل المستقيم ، فإن مجرد الكلام والعمل قد يكون محموداً ، وقد يكون مذموماً . فالمحمود هو الذى يستحق صاحبه الحمد ، فلا يستوى هذا والعاجز عن الكلام والفعل .

---

(١) زيادة من مجموع الفتاوى .

[استحقاق الله تعالى للكمال وتنزيهه عن كل نقص]

وقال تعالى : ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الروم : ٢٨] .

يقول تعالى : إذا كنتم أنتم لا ترضون بأن المملوك يشارك مالكه لما فى ذلك من النقص والظلم ، فكيف ترضون ذلك لى وأنا أحق بالكمال والغنى منكم ؟ وهذا يبين أنه تعالى أحق بكل كمال من كل أحد .

وهذا كقوله : ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ۚ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ۗ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٦١﴾ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ ۖ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [النحل] .

حيث كانوا يقولون : الملائكة بنات الله ، وهم يكرهون أن يكون لأحدهم بنت فيعدون هذا نقصاً وعيباً ، والرب تعالى أحق بتنزيهه عن كل عيب ونقص منكم ، فإن له المثل الأعلى . فكل كمال ثبت للمخلوق فالخالق أحق بثبوته منه إذا كان مجرداً عن النقص ، وكل ماينزّه عنه المخلوق من نقص وعيب فالخالق أولى بتنزيهه عنه .

وقال تعالى : ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر : ٩]

وهذا يبين أن العالم أكمل ممن لايعلم .

وقال تعالى : ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَـٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾﴾ [فاطر] .

فبين أن البصير أكمل والنور أكمل والظل أكمل ، وحينئذ فالمتصف به أولى ، ولله المثل الأعلى .

وقال تعالى : ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَـٰلِمِينَ﴾ [الأعراف : ﴿١٤٨﴾]

فدل ذلك على أن عدم التكلم والهداية نقص ، وأن الذى يتكلم ويهدى أكمل ممن لايتكلم ولايهدى ، والرب أحق بالكمال .

وقال تعالى : ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس : ﴿٣٥﴾] .

فبين سبحانه بماهو مستقر فى الفطر أن الذى يهدى إلى الحق أحق بالاتباع ممن لا يهدى الا أن يهديه غيره ، فلزم أن يكون الهادى بنفسه هو الكامل دون الذى لايهدى إلا بغيره . وإذا كان لابد من وجوب الهادى لغير المهتدى بنفسه فهو الأكمل .

وقال تعالى فى الآية الأخرى : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه : ﴿٨٩﴾] .

فدل على أن الذى يرجع إليه القول ويملك الضر والنفع أكمل منه .

وقال إبراهيم لأبيه : ﴿ يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـًٔا﴾ [مريم : ٤٢] .

فدل على أن السميعَ البصيرَ الغنىَّ أكملُ ، وأن المعبود يجب أن يكون كذلك .

ومثل هذا فى القرآن متعدد من وصف الأصنام بسلب صفات الكمال كعدم التكلم والفعل وعدم الحياة، ونحو ذلك مما يبين أن المتصف بذلك منتقص معيب كسائر الجمادات ، وأن هذه الصفات لا تسلب إلا عن ناقص معيب .

وأما رب الخلق الذى هو أكمل من كل موجود فهو أحق الموجودات بصفات الكمال ، وأنه لا يستوى المتصف بصفات الكمال والذى لا يتصف بها ، وهو يذكر أن الجمادات فى العادة لا تقبل الاتصاف بهذه الصفات، فمن جعل الواجب الوجود لا يقبل الاتصاف فقد جعله من جنس الأصنام الجامدة التى عابها الله تعالى وعاب عابديها .

[إثبات التوحيد والرد على المعطلة والمشركين]

ولهذا كانت « القرامطة الباطنية » من أعظم الناس شركا وعبادة لغير الله ، إذ كانوا لا يعتقدون فى إلههم أنه يسمع أو يبصر أو يغنى عنهم شيئاً . والله سبحانه لم يذكر هذه النصوص لمجرد تقرير صفات الكمال له ، بل ذكرها لبيان أنه المستحق للعبادة دون سواه ، فأفاد الأصلين اللذين بهما يتم التوحيد ، وهو إثبات صفات الكمال رداً على « أهل التعطيل » ، وبيان أنه المستحق للعبادة لا إله إلا هو رداً على المشركين ، والشرك فى العالم أكثر من التعطيل، ولا يلزم من إثبات التوحيد المنافى للإشراك إبطال قول « أهل التعطيل » ،

ولايلزم من مجرد الإثبات المبطل لقول المعطلة الرد على «المشركين» إلا ببيان آخر . والقرآن يُذكر فيه الرد على المعطلة تارة كالرد على « فرعون » وأمثاله ، ويُذكر فيه الرد على المشركين وهذا أكثر ، لأن القرآن شفاء لما فى الصدور ، ومرض الإشراك أكثر فى الناس من مرض التعطيل .

وأيضاً فإن الله سبحانه أخبر أن له الحمد وأنه حميد مجيد ، وأن له الحمد فى الأولى والآخرة وله الحكم ونحو ذلك من أنواع المحامد .

[استحقاق الله للحمد لإحسانه ولكماله]

والحمد نوعان : حمد على إحسانه إلى عباده وهو من الشكر . وحمد لما يستحقه هو بنفسه من نعوت كماله ، وهذا الحمد لايكون إلا على ما هو فى نفسه مستحق للحمد ، وإنما يستحق ذلك ما هو متصف بصفات الكمال ، وهى أمور وجودية ، فإن الأمور العَدَمية المحضة لاحمد فيها ولا خير ولا كمال .

ومعلوم أن كل مايُحْمَدُ فإنما يحمد على ماله من صفات الكمال ، فكل ما يحمد به الخلق فهو من الخالق ، والذى منه ما يحمد عليه هو أحق بالحمد فثبت أنه المستحق[1] للمحامد الكاملة وهو أحق من كل محمود والحمد والكمال من كامل وهو المطلوب .

---

(١) العبارة فى مجموع الفتاوى : (وهو أحق من كل محمود بالحمد والكمال من كل كامل) . وهى مقاربة لتصحيح بهامش الأصل .

فصل[1]

[كمال الله تعالى سليم عن النقص]

وأما المقدمة الثانية فنقول : لابد من اعتبار أمرين :

أحدهما : أن يكون الكمال ممكنَ الوجود .

والثانى : أن يكون سليما عن النقص ، فإن النقص ممتنع على الله ، لكن بعض الناس قد يسمى ما ليس بنقص نقصاً . فهذا يقال له إنما الواجب إثبات ما أمكن ثبوته من الكمال السليم عن النقص ، فإذا سميت أنت هذا نقصاً وقُدِّرَ أن انتفاءه يمتنع لم يكن نقصه من الكمال الممكن[2] ، والذات التى لا تكون حية عليمة قديرة سميعة بصيرة متكلمة ليست أكملَ من الذات التى تكون حية عليمة سميعة بصيرة قديرة متكلمة .

[العقل يقضى بامتناع تجرد الذات عن الصفات]

وإذا كان صريح العقل يقضى بأن الذات المسلوبةَ هذه الصفاتُ ليست مثل الذات المتصفة بها فضلا عن أن تكون أكمل منها ، ويقضى بأن الذات المتصفة بها أكملُ ، علم بالضرورة امتناع كمال الذات بدون هذه الصفات .

---

(١) مجموع الفتاوى : جـ ٦ ص ٨٥ .

(٢) فى (مجموع الفتاوى) بعد هذا : (ولم يكن هذا عند من سماه نقصاً من النقص الممكن انتفاؤه) ويلى ذلك كلام من فصل لاحق يبدأ بقوله : (وأما قول القائل : لو قامت به الأفعال) وبذلك نقص باقى هذا الفصل فى نسخة مجموع الفتاوى . ثم يلى هذا فصل : (إذا تبين هذا تبين أن ماجاء به الرسول هو الحق) . ثم فصل : (وأما قول ملاحدة الفلاسفة وغيرهم) .

فإذا قيل بعد ذلك : لا تكون ذاته ناقصة متساوية الكمال إلا بهذه الصفات. قيل الكمال بدون هذه الصفات ممتنع ، وعدم الممتنع ليس نقصا ، وإنما النقص عدم ما يمكن .

وأيضاً فإذا ثبت أنه يمكن اتصافه بالكمال ، وما اتصف به وجب له ، امتنع تجرد ذاته عن هذه الصفات ، فكان تقدير ذاته منفكة عن هذه الصفات تقديراً ممتنعاً . وإذا قدر للذات تقدير ممتنع وقيل إنها ناقصة صفةً كان ذلك مما يدل على امتناع ذلك التقدير لا على امتناع نقيضه ، كما لو قيل إذا مات ناقصاً فهذا يقتضى وجوب كونه حياً .

كذلك إذا كان تقدير ذاته خالية عن هذه الصفات يوجب أن تكون ناقصة كان ذلك مما يستلزم أن يوصف بهذه الصفات .

وأيضاً : فقول القائل اكتمل بغيره ممنوع ، فإنا لا نطلق على صفاته أنها غيره ولا أنها ليست غيرَه على ما عليه أئمة السلف كالإمام « أحمد بن حنبل » وغيره ، وهو اختيار حُذَّاق المثبتة « كابن كُلاَّب » وغيره .

ومنهم من يقول : أنا أطلق عليها أنها ليست هى هو ولا أطلق عليها ليست غيره ، ولا أجمع بين السَّلْبَيْنِ فأقول لا هى هو ولا هى غيره ، وهو اختيار طائفة من المثبتة « كالأشعرى » وغيره ؛ وأظن قول « أبى الحسن التمى » هو هذا أو ما يشبه هذا .

ومنهم من يُجَوِّزُ إطلاق هذا السلب وهذا السلب فى إطلاقهما جميعاً « كالقاضى أبى بكر » و« القاضى أبى يعلى » .

[الألفاظ المجملة توهم بالمعانى الفاسدة]

ومنشأ هذا أن (لفظ الغير) يراد به المغاير للشيء ، ويراد به ماليس هو إياه ، وكان فى إطلاق الألفاظ المجملة إيهام لمعانٍ فاسدة .

ونحن نجيب بجواب على فنقول :

قول القائل : يَتَكَمَّلُ بغيره . أيريد به بشيء منفصل عنه أم يريد بصفة لوازم ذاته ؟

أما الأول فممتنع وأما الثانى فهو حق ، ولوازم ذاته لا يمكن وجود ذاته بدونها ، كما لا يمكن وجودها بدونه ، وهذا كمالُ نفسِه لاشيءٌ مباينٌ لنفْسِه .

وقد نص الأئمة « كأحمد بن حنبل» وغيره وأئمة المثْبِتة « كأبى محمد بن كُلاَّب » وغيره على أن القائل إذا قال الحمد لله ، أو قال دعوت الله وعبدته ، أو قال بالله فاسم الله متناول لذاته المتصفة بصفاته ، وليست صفاته زائدة على مسمى أسمائه الحسنى .

وإذا قيل هل صفاته زائدة على الذات أم لا ؟

قيل : إن أريد بالذات المجردة التى يُقِرّ بها « نفاة الصفات» فالصفات زائدة عليها ، وإن أريد بالذات الذات الموجودة فى الخارج فتلك لا تكون موجودة إلا بصفاتها اللازمة . والصفات ليست زائدة على الذات المتصفة بالصفات ، وإن كانت زائدة على الذات التى يقدر تجردها عن الصفات .

فصل [١]

[امتناع تقدير ذات مجردة عن جميع الصفات]

وأما قول القائل : لو قامت به صفات وجودية لـكان مفتقراً إليها وهى مفتقرة إليه ، فيكون الرب مفتقراً إلى غيره ، فهو من جنس السؤال الأول .

فيقال أولا : قول القائل لو قامت به صفات وجودية لـكان مفتقراً إليها يقتضى إمكان جوهر تقوم به الصفات وإمكان ذات لا تقوم بها الصفات ، فلو كان أحدهما ممتنعاً لبطل هذا الـكلام ، فـكيف إذا كان كلاهما ممتنعاً . فإن تقدير ذات مجردة عن جميع الصفات إنما يمكن فى الذهن لا فى الخارج ، كتقدير وجود مطلق لايتعين فى الخارج .ولفظ « ذات»تأنيث «ذو» ، وذلك لا يستعمل إلا فيما كان مضافاً إلى غيره ، فهم يقولون فلان ذو علم وقدرة ، ونفسٌ ذات علم وقدرة .وحيث جاء فى القرآن أو لغة العرب لفظ (ذو) ولفظ (ذات) لم يجىء إلا مقرونا بالإضافة كقوله : ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال ١] .

وقوله : ﴿عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [المائدة: ٧] .

وقول « خُبَيْب » رضى الله عنه [٢] :

وذلك فى ذات الإله ونحو ذلك .

---

(١) مجموع الفتاوى : ج ٦ ص ٩٨ .

(٢) حين قدمه كفار قريش للقتل . هذا نص البيت : وما قبله :

ولست أبالى حين أقتل مسلماً ... على أى جنب كان فى الله مصرعى

وذلك فى ذات الإله وإن يشأ ... يبارك على أوصال شلو ممزع

(من هامش الأصل)

لـكن لما صار النُظّارُ يتـكلمون فى هذا الباب قالوا : إنه يقال إنها ذات علم وقدرة .

ثم إنهم قطعوا هذا اللفظ عن الإضافة وعرفوه فقالوا : الذات ، وهى لفظ مُوَلَّد ليس من لفظ العرب العَرْباء ، ولهذا أنـكره طائفة من أهل العلم « كأبى الفتح ابن برهان » «وابن الدهان» وغيرهما وقالوا : ليست هذه اللفظة عربية ، ورد عليهم آخرون « كالقاضى »«وابن عقيل» وغيرهما .

وفصل الخطاب أنها ليست من العربية العَرْباء بل من المولدة كلفظ الوجود و لفظ الماهِيَّة والـكيفيَّة . ونحو ذلك اللفظ يقتضى وجود صفات تضاف الذات إليها فيقال ذات علم وذات قدرة وذات كلام والمعنى كذلك ، فإنه لا يمكن وجود شىء قائم بنفسه فى الخارج لا يتصف بصفة ثبوتية أصلا ؛ بل فرض هذا فى الخارج كفرض عَرَض يقوم بنفسه لا بغيره . ففرض عرض قائم بنفسه لا صفة له كفرض صفة لا تقوم بغيرها ، وكلاهما ممتنع ، فما هو قائم بنفسه فلابد له من صفة ، وما كان صفة فلابد له من قائم بنفسه متصف به . ولهذا سلَّم المنازعون أنهم لا يعلمون قائماً بنفسه لا صفة له سواء سَمَّوْهُ جوهراً أو جسماً أو غير ذلك ، ويقولون وجود جوهر معرًّى عن جميع الأعراض ممتنع ، فمن قدَّر إمكان موجود قائم بنفسه لا صفة له فقد قدر ما لا يعلم وجوده فى الخارج ولا يعلم إمكانه فى الخارج ، فـكيف إذا عُـلِم أنه ممتنع فى الخارج عن الذهن .

[وجوب التلازم بين الذات وصفات الـكمال]

وكلام « نفاة الصفات » جميعه يقتضى أن ثبوته ممتنع وإنما يمكن فرضه

فى العقل ، فالعقل يقدِّره فى نفسه كما يقدر الممتنعات [و] لا يعقل[١] وجوده فى الوجود ولا إمكانه فى الوجود .

وأيضاً فالرب تعالى إذا كان اتصافه بصفات الكمال ممكناً ، وما أمكن له وجب ، امتنع أن يكون مسلوباً صفات الكمال ، ففَرْضُ ذاته بدون صفاته اللازمة الواجبة له فَرْضٌ ممتنع ، وحينئذ فإذا كان فرض عدم هذا ممتنعاً عموماً وخصوصاً فقول القائل يكون مفتقراً إليها وتكون مفتقرة إليه إنما يُعْقَلُ مثل هذا فى شيئين يمكن وجود كل واحد منهما دون الآخر ، فإذا امتنع هذا بطل هذا التقدير .

ثم يقال : ماتعنى بالافتقار ؟ أتعنى أن الذات تكون فاعلة للصفات مبدعة لها أو بالعكس ؟ أم تعنى التلازم ، وهو أن لا يكون أحدهما إلا بالآخر ؟

فإن عَنَيْتَ افتقار المفعول إلى الفاعل فهذا باطل ، فإن الرب ليس بفاعل لصفاته اللازمة له ؛ بل لا يلزمه شىء معين من أفعاله ومفعولاته ، فكيف تجعل صفاته مفعولة له ، وصفاته لازمة لذاته ليست من مفعولاته ؟

وإن عنيت التلازم فهو حق . وهذا كما يقال لا يكون موجوداً يقال[٢] أيضاً لا يكون موجوداً إلا أن يكون قديماً واجباً بنفسه ، ولا يكون عالماً قادراً إلا أن يكون حياً ، فإذا كانت صفاته متلازمة كان ذلك أبلغ فى الكمال من جواز التفريق بينهما ، فإنه لو جاز وجوده بدون صفات الكمال لم يكن الكمال واجباً له بل ممكناً له ، وحينئذ ، فكان يفتقر فى ثبوته له إلى غيره ، وذلك نقص ممتنع عليه كما تقدم بيانه ، فعلم أن التلازم بين الذات وصفاتِ الكمالِ هو كمالُ الكمال .

---

(١) فى الأصل : لايعقل .　　(٢) فى الأصل : ويقال .

فصل(١)

[المثبتة يعتبرون الصفات أعراضاً]

وأما القائل : إنها أعراض لا تقوم إلا بجسم مُرَكَّب والمركب ممكن محتاج ، وذلك عين النقص ، فالمثبتة للصفات فى إطلاق (لفظ العَرَض) على صفاته ثلاث طرق :

منهم : من يمنع أن تكون أعراضا ويقول : بل هى صفات وليست أعراضا كما يقول ذلك « الأشعرى » وكثير من الفقهاء من أصحاب « أحمد » وغيره .

ومنهم : من يطلق عليها لفظ الأعراض « كهشام » و « ابن كُرَّام » وغيرهما .

ومنهم : من يمتنع من الإثبات والنفى كما قالوا فى (لفظ الغير) ، وكما امتنعوا عن مثل ذلك فى لفظ الجسم ونحوه .

فإن قول القائل « العلم عرض » بدعة ، وقوله : « ليس بعرض » بدعة .

كما أن قوله : « الرب جسم » ، وقوله « ليس بجسم » بدعة .

وكذلك إن (لفظ الجسم) يراد به فى اللغة : البدن والجسد ، كما ذكر ذلك « الأصمعى » و « أبو زيد » وغيرهما من أهل اللغة .

وأما « أهل الكلام » فمنهم من يريد به (المركَّب) ويطلقه على الجوهر الفَرْد بشرط التركيب أو على الجوهرين أو على أربعة جواهر أو ستة أو ثمانية أو ستة عشر أو اثنين وثلاثين ، والمركب من المادة والصورة .

ومنهم من يقول : هو الموجود أو القائم بنفسه .

---

(١) مجموع الفتاوى : جـ ٦ ص ١٠٢

[الألفاظ المجملة موهمة بالحق والباطل]

وعامة هؤلاء ، وهؤلاء يجعلون المشار إليه مساوياً فى العموم والخصوص ، فلما كان اللفظ قد صار يفهم منه معانٍ بعضها حق وبعضها باطل ، صار مجملا .

وحينئذ فالجواب العلمى أن يقال : أتعنى بقولك إنها أعراض أنها قائمة بالذات أو صفة للذات ، ونحو ذلك من المعانى الصحيحة ، أم تعنى بها أنها آفات ونقائص ؟ أم تعنى بها أنها تَعْرِض وتزول و [لا] [(١)] تبقى زمانين ؟

فإن عنيت الأول فهو صحيح .

وإن عنيت الثانى فهو ممنوع .

وإن عنيت الثالث فهذا مبنى على قول من يقول : العرض لا يبقى زمانين. فإن قال ذلك وقال هى باقية قال أسميها أعراضا — لم يكن مانعاً من تسميتها أعراضاً .

وقولك : العرض لايقوم إلا بجسم . فيقال : يقال للحى [(٢)] عليم قدير عندك ، وهذه الأسماء لايتسمى بها إلا جسم ، كما أن هذه الصفات التى جعلتها أعراضا لايوصف بها إلا جسم؟ فما كان جوابك عن ثبوت الأسماء كان جوابا « لأهل الإثبات » عن إثبات الصفات .

ويقال له : ماتعنى بقولك هذه الصفات أعراض لاتقوم إلا بجسم ؟

---

(١) من مجموع الفتاوى . والسياق يقتضيها .

(٢) فى مجموع الفتاوى : (فيقال لك : هو حى) .

أتعنى بالجسم المركب الذى كان مفترقا فاجتمع ، أو [ما][١] ركَّبه مُرَكِّب لجمع أجزاءه ، أو ما أمكن تفريقه وتبعيضه وانفصال بعضه عن بعض ونحو ذلك ؟

أم تعنى ماهو مركب من الجواهر الفرْدة ، أو من المادة والصورة ؟

أو تعنى به مايمكن الإشارة إليه ، أو ما كان قائماً بنفسه ، أو ماهو موجود ؟

فإن عنيت الأول لم نسلِّم أن هذه الصفات التى سميتها أعراضا لاتقوم إلا بجسم بهذا التفسير .

وإن عنيت به الثانى لم نسلِّم امتناع التلازم ، فإن الرب تعالى موجود قائم بنفسه مشار إليه عندنا ، فلا نسلم انتفاء التلازم على هذا التقدير .

وقول القائل : المركب ممكن ، إن أراد ، « بالمركب » المعانى المتقدمة مثل كونه كان مفترقا فاجتمع ، أو ركبه مركب أويقبل الانفصال — فلا نسلم المقدمة الأولى التلازمية .

وإن عنى به مايشار إليه وما يكون قائما بنفسه موصوفا بالصفات ـ فلا نسلم انتفاء الثانية .

فالقول بالأعراض مركب من مقدمتين تلازمية واستثنائية بألفاظ مجملة ، فإذا استفصل عن المراد حصل المنع والإبطال لإحداهما أو لكليهما .

وإذا بطلت إحدى المقدمتين على كل تقدير بطلت الحجة .

---

(١) زيادة من مجموع الفتاوى .

فصل(١)

[تفنيد رأى من يبطلون الصفات الفعلية]

وأما قول القائل : لوقامت به الأفعال لكان محلاً للحوادث [والحادث](٢) إن أوجب له كمالا فقد عَدِمَه قبله وهو نقص ، وإن لم يوجب له كمالا لم يَجُزْ وصفه به .

فيقال أولا : هذا معارَض بنظيره من الحوادث التى يفعلها ، فإن كليهما حادث بقدرته ومشيئته ، وإنما يفترقان(٣) فى المحل ، وهـذا التقسيم وارد على الجهتين .

(٤)وإن قيل فى الجواب : بل هم يصفونه بالصفات الفعليـة ، ويقسمون الصفات إلى نفسية وفعلية ، فيصفونه بكونه خالقا ورازقا، بعد أن لم يكن كذلك وهذا التقسيم وارد عليهم ، وقد أورده عليهم «الفلاسفة» فى مسألة حدوث العالم فزعموا أن صفات الأفعال ليست صفة كمال ولا نقص .

فيقال لهم : كما قالوا لهؤلاء فى الأفعال التى تقوم به . إنها ليست كمالا ولا نقصاً .

(٥)فإن قيل : لابد أن يتصف إما بنقص وإما بكمال ، فإن جاز خلو أحدهما

---

(١) مجموع الفتاوى : جـ ٦ ص ١٠٥ .

(٢) زيادة من مجموع الفتاوى ومن نص الاستفتاء . (ص ٥) .

(٣) فى مجموع الفتاوى : (يقترنان) .

(٤) فى مجموع الفتاوى تبدأ الفقرة هكذا : وإن قيل فى الفرق المفعول لا يتصف به بخلاف الفعل القائم به قيل فى الجواب : ...

(٥) فى مجموع الفتاوى أثبتت العبارة هكذا : فإن قيل لابد أن يتصف إما بنقص =

عن القسمين أمكن الدعوى فى الآخر مثله وإلا فالجواب مشترك .

[الرد على المتفلسفة فى القدم والحوادث]

وأما « المتفلسفة » فيقال لهم : القديم لا تَحُلُّه الحوادث ، ولا يزال محلا للحوادث عندكم ، فليس القِدَمُ مانعاً من ذلك عندكم ، بل عندكم هذا هو الكمال الممكن الذى لا يمكن غيره ، وإنما نفوْه عن واجب الوجود لظنهم[١] اتصافه به ، وقد تقدم التنبيه على إبطال قولهم فى ذلك ، لاسيما وما قامت به الحوادث المتعاقبة يمتنع وجوده عن علة تامة أزَلِية موجبة لمعلولها ، فإن العلة التامة الموجبة يمتنع أن يتأخر عنها معلوُلها أو شىء من معلولها ، ومتى تأخر عنها شىء من معلولها كانت علة بالقوة[٢] هذا[٣] عند من سماه نقصاً من النقص الممكن انتفاؤه .

فإذا قيل : خلق المخلوقات فى الأزل صفة كمال فيجب أن تثبت له .

قيل وجود الجمادات[٤] كلها أو واحد منها يستلزم الحوادث كلها أو واحدا منها فى الأزل ، فيمتنع وجود الحوادث المتعاقبة كلها فى آن واحد سواء

= أو بكمال قيل لا بد أن يتصف من الصفات الفعلية إما بنقص وإما بكمال ، فإن جاز ادعاء خلو أحدهما .

(١) فى مجموع الفتاوى أثبتت الجملة هكذا : لظنهم عدم اتصافه به ، بزيادة [عدم] .

(٢) فى مجموع الفتاوى تسير العبارة هكذا : « بالقوة لا بالفعل » ثم يستمر الكلام إلى نهايته من فصل تال (ص ٤٠ من طبعتنا) من أول : واحتاج مصيرها إلى آخر الفصل (ص ٤٢) .

(٣) من هنا إلى آخر الفصل يلحق بالمقدمة الثانية جـ ٦ ص ٨٥ من مجموع الفتاوى .

(٤) فى مجموع الفتاوى : (المخلوقات) .

قُدِّر ذلك الآن ماضياً أو مستقبلا ، فضلا عن أن يكون أزليا ، ومايستلزم الحوادث المتعاقبة يمتنع وجوده فى آن واحد فضلا عن أن يكون أزلياً ، فليس هذا ممكن الوجود فضلا عن أن يكون كمالا ، لكن فِعْلُ الحوادث شيئاً بعد شىء أكمل من التعطيل عن فعلها بحيث لايحدِث شيئاً بعد أن لم يكن ، فإن الفاعل القادر على الفعل أكملُ من الفاعل العاجز عن الفعل .

فإذا قيل لايمكنه إحداث الحوادث ، بل مفعوله لازم لذاته ، كان هذا نقصاً بالنسبة إلى القادر الذى يفعل شيئاً بعد شىء .

وكذلك إذا قيل : جَعْلُ الشىء الواحد متحركا ساكناً موجوداً معدوماً صفة كمال قيل : هذا ممتنع لذاته .

وكذلك إذا قيل : إبداعُ قديمٍ واجبٍ بنفسه صفة كمال ، قيل : هذا ممتنع لنفسه ، فإن كونَه مبدعاً يقتضى أن لايكون واجباً بنفسه بل واجباً بغيره .

فإذا قيل: هو واجب موجود بنفسه وهو لم يوجد إلا بغيره ، كان هذا جمعاً بين النقيضين .

وكذلك إذا قيل : الأفعال القائمة والمفعولات المنفصلة عنه إذا كان اتصافه بها صفة كمال ، فقد فاتته فى الأزل ، وإن كان صفة نقص فقد لزم اتصافه بالنقائص .

قيل : الأفعال المنفصلة[1] بمشيئته وقدرته يمتنع أن يكون كل منها أزليا .

---

(١) فى مجموع الفتاوى : (المتعلقة) .

وأيضاً : فلايلزم أن يكون وجود هذه فى الأزل صفة كمال ، بل الكمال أن توجد حيث اقتضت الحكمة وجودها ، وأيضاً فلو كانت أزلية لم تكن موجودة شيئاً بعد شيء ، فقول القائل فيما حقه أن يوجد شيئاً بعد شيء فينبغى أن يكون فى الأزل جَمْعٌ بين النقيضين ، وأمثال هذا كثير .

فلهذا قلنا الكمال الممكن الوجود ، فما هو ممتنع فى نفسه فلا حقيقة له فضلا عن أن يقال هو موجود أو يقال هو كمال للموجود .

[من الكمالات ماهو كمال للمخلوق نقص للخالق]

وأما الشرط الآخر : وهوقولنا الكمال الذى لايتضمن نقصاً ـ على التعبير بالعبارة السديدة ـ أو الكمال الذى لايتضمن نقصاً يمكن انتفاؤه ـ على عبارة من يجعل ما ليس بنقص نقصا ـ فاحتراز عما هو لبعض المخلوقات كمال دون بعض ، وهو نقص بالإضافة إلى الخالق لاستلزامه نقصاً كالأكل والشرب مثلا ، فإن الصحيح الذى يشتهى الأكل والشرب من الحيوان أكمل من المريض الذى لا يشتهى الأكل والشرب ، لأن قِوامه بالأكل والشرب ، فإذا قُدِّر غير قابل له كان ناقصاً عن القابل لهذا الكمال ، لكن هذا يستلزم حاجة الآكل الشارب إلى غيره ، وهو مايدخل فيه من الطعام والشراب وهو مستلزم لخروج شيء منه كالفضلات ، وما لايحتاج إلى دخول شيء فيه أكمل ممن يحتاج إلى دخول شيء فيه ، وما يتوقف كماله على غيره أنقص مما لايحتاج فى كماله إلى غيره ، فإن الغنىّ عن شيء أعلى من الغنىِّ به ، والغنىُّ بنفسه أكمل من الغنى بغيره .

ولهذا كان من الكمالات ماهو كمال للمخلوق وهو نقص بالنسبة إلى الخالق ، وهو كل ما كان مستلزماً لإمكان العدم عليه المُنافى لوجوبه وقيوميته ، أو مستلزماً للحدوث المنافى لقدمه ، أو مستلزماً لفقره المنافى لغناه .

فصل (١)

[ما جاء به الرسول صلى الله عليه سلم هو الكمال فى التنزيه]

إذا تبين هذا تبين أن ماجاء به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحق الذى يدل عليه المعقول ، وأن أولى الناس بالحق أتبعهم له وأعظمهم له موافقة ، وهم سلف الأمة وأئمتها الذين أثبتوا مادل عليه الكتاب والسنة من الصفات ، ونزهوه عن مماثلة المخلوقات ، فإن الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام صفات كمال ممكنة بالضرورة ولا نقص فيها ، فإن ما اتصف بهذه فهو أكمل مما لايتصف بها ، والنقص فى انتفائها لا فى ثبوتها .

والقابل للاتصاف بها كالحيوان أكمل ممن لايقبل الاتصاف بها كالجماد .

و« أهل الإثبات » يقولون «للنفاة» : لولم يتصف بهذه الصفات لاتصف بأضدادها من الجهل والبكَم والعمى والصمَم .

فقال لهم « النفاة » : هذه الصفات متقابلة تقابل العدم والملكة لا تقابل السلب والإيجاب ، والمتقابلات تقابل العدم والملكة إنما يلزم من انتفاء أحدهما ثبوت الآخر إذا كان المحل قابلا لهما ، كالحيوان الذى لايخلو إما أن يكون أعمى وإما أن يكون بصيراً ، لأنه قابل لهما بخلاف الجماد فإنه لايوصف لابهذا ولا بهذا .

---

(١) مجموع الفتاوى : ج ٦ ص ٨٨ .

[أوجه الرد على نفاة الصفات]

فيقول لهم « أهل الإثبات » هذا باطل من وجوه :

أحدها : أن يقال الموجودات نوعان : نوع يقبل الاتصاف بالكمال كالحى ونوع لايقبله كالجماد . ومعلوم أن القابل للاتصاف بصفات الكمال أكمل مما لا يقبل ذلك ، وحينئذ فالرب إن لم يقبل الاتصاف بصفات الكمال لزم انتفاء اتصافه بها ، وأن يكون القابل لها وهو الحيوان الأعمى والأصم الذى لايقبل السمع والبصر أكمل منه ، فإن القابل للسمع والبصر فى حال عدم ذلك أكمل ممن لايقبل ذلك فكيف المتصف بها ؟ فلزم من ذلك أن يكون مسلوبا لصفات الكمال على قولهم ممتنعاً عليه صفات الكمال فأنتم فررتم من تشبيهه بالأحياء فشبهتموه بالجمادات وزعمتم أنكم تنزهونه عن النقائص فوصفتموه بما هو أعظم النقص .

الوجه الثانى : أن يقال : هذا التفريق بين السلب والإيجاب وبين العدم والملكة أمر اصطلاحى ، وإلا فكل ماليس بحى فإنه يسمى ميتاً كما قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾﴾ [النحل] .

الوجه الثالث : أن يقال : نَفْى سَلْبِ هذه الصفات نقْصٌ وإن لم يُقدَّرْ هناك ضدٌّ ثُبوتىٌّ ، فنحن نعلم بالضرورة أن ما يكون حياً عليماً قديراً متكلماً سميعاً بصيراً أكمل ممن لا يكون كذلك ، وأن ذلك لايقال سميع ولا أصم كالجماد ، وإذا كان مجردُ إثباتِ هذه الصفات من الكمال ومجردُ سلبها من النقص ، وجب ثبوتها لله تعالى لأنه كمال ممكن للوجود ولا نقص فيه بحال بل النقص فى عدمه .

[القادر على الأفعال أكمل ممن يعجز عنها]

وكذلك إذا قدرنا موصوفين بهذه الصفات : أحدهما يقدر على التصرف بنفسه فيأتى ويجىء وينزل ويصعد ونحو ذلك من أنواع الأفعال القائمة به ، والآخر : يمتنع ذلك منه فلا يمكن أن يصدر منه شىء من هذه الأفعال . كان هذا القادر على الأفعال التى تصدر عنه أكمل ممن يمتنع صدورها عنه .

وإذا قيل : قيام هذه الأفعال يستلزم قيام الحوادث به كان كما إذا قيل قيام الصفات به يستلزم قيام الأعراض به ، والأعراض والحوادث لفظان مجملان .

[المراد بالأعراض والحوادث وأنها من الكمال]

فإن أريد بذلك ما يعقله « أهل اللغة » من أن الأعراض والحوادث هى الأمراض والآفات ، كما يقال : فلان قد عَرَض له مرض شديد ، وفلان قد أحدث حَدَثاً عظيماً ، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم : « إياكم ومحدَثاتِ الأمور فإن كل مُحْدَثَةٍ بدعةٌ وكل بدعةٍ ضَلالةٌ » وقال : « لَعن الله من أحدث أو آوىَ مُحْدِثاً » وقال : « إذا أحْدَث أحدكم فلا يصلِّ حتى يتوضَّأَ » .

ويقول « الفقهاء » : الطهارة نوعان ، طهارة الحدث وطهارة الخبث .

ويقول « أهل الكلام » : اختلف الناس فى أهل الأحداث من أهل القبلة ، كالربا والسرقة وشرب الخمر . ويقال فلان به عارِض من الجن ، وفلان حدث له مرض . فهذه من النقائص التى تنزه الله عنها .

وإن أريد بالأعراض والحوادث اصطلاح خاص ، فإنما أحدث ذلك

الاصطلاح من أحدثه من « أهل الـكلام » ، وليست هذه لغة العرب ولا لغة أحد من الأمم ، لا لغة القرآن ولا غيره ولا العرف العام ولا اصطلاح أكثر الخائضين فى العلم ، بل مبتدعو هذا الاصطلاح هم من«أهل البدع» المحدثين فى الأمة الداخلين فى ذم النبى صلى الله علية وسلم .

وبكل حال مجرد هذا الاصطلاح وتسمية هذه أعراضاً وحوادث لا يخرجها عن أنها من الـكمال الذى يكون المتصف به أكمل ممن لا يمكنه الاتصاف بها ، أو يمكنه ذلك ولا يتصف بها .

وأيضاً : فإذا قُدِّر اثنان : أحدهما موصوف بصفات الـكمال التى هى أعراض وحوادث على اصطلاحهم كالعلم والقدرة والفعل والبطش ، والآخر : يمتنع أن يتصف بهذه الصفات التى هى أعراض وحوادث . كان الأول أكمل ، كما أن الحى المتصف بهذه الصفات أكمل من الجمادات .

[صفات المحبة والرضا صفات كمال]

وكذلك إذا قدر اثنان : أحدهما يحب نعوت الـكمال ويفرح بها ويرضاها ، والآخر لا فرق عنده بين صفات الـكمال وصفات النقص ـ فلا يحب لا هذا ولا هذا ولا يرضى لا هذا ولا هذا ، ولا يفرح لا بهذا ولا بهذا ـ كان الأول أكمل من الثانى .

ومعلوم أن الله تبارك وتعالى يحب المحسنين والمتقين والصابرين والمقسطين ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وهذه كلها صفات كمال .

وكذلك إذا قُدِّر اثنان : أحدهما يبغض المتصف بضد الـكمال كالظلم والجهل

والـكذب ويغضب على من يفعل ذلك ، والآخر : لا فرق عنده بين الجاهل الـكاذب الظالم وبين العالم الصادق العادل لايبغض لاهذا ولا هذا ، ولا يغضب لا على هذا ولا على هذا ـ كان الأول أكمل .

وكذلك إذا قدر اثنان : أحدهما يَقْدِر أن يفعل بيديه ويُقبِل بوجهه والآخر لا يمكنه ذلك ـ إما لامتناع أن يكون له وجه ويدان ، وإما لامتناع الفعل والإقبال عليه باليدين والوجه ـ كان الأول أكمل .

[المضاف إلى شيء ليس هو نفس المضاف إليه]

فالوجه واليدان لا يعدان من صفات النقص في شيء مما يوصف بذلك ، ووجه كل شيء بحسب ما يضاف إليه وهو ممدوح به لا مذموم . كوجه النهار ، ووجه الثوب ، ووجه القوم ، ووجه الخيل ، ووجه الرأى ، وغير ذلك ، وليس الوجه المضاف إلى غيره هو نفس المضاف إليه فى شيء من موارد الاستعمال سواء كان الاستعمال حقيقة أو مجازاً .

فإن قيل : من يمكنه الفعل بكلامه أو بقدرته بدون يديه أكمل ممن يفعل بيديه . قيل من يمكنه الفعل بقدرته أو تـكليمه إذا شاء وبيديه إذا شاء هو أكمل ممن لا يمكنه الفعل إلا بقدرته أو تـكليمه ، ولا يمكنه أن يفعل باليد ، ولهذا كان الإنسان أكمل من الجمادات التى تفعل بقوى فيها كالنار والماء .

فإذا قُدِّر اثنان : أحدهما لا يمكنه الفعل إلا بقوة فيه ، والآخر : يمكنه الفعل بقوة فيه وبكلامه ـ فهذا أكمل .

فإذا قدر آخر يفعل بقوة فيه وبكلامه وبيديه إذا شاء فهو أكمل وأكمل .

[إثبات صفات الكمال ونفى صفات النقص]

وأما صفات النقص فمثل النوم ، فإن الحى اليقْظان أكمل من النائم والوسْنان ، والله لا تأخذه سِنَة ولا نوم .

وكذلك من يحفظ بلا اكتراث أكمل ممن يلزمه ذلك والله تعالى وسع كرسيُّه السموات والأرضَ ولا يؤودُه حِفْظُهما[1] .

وكذلك من يفعل ولا يتعب أكمل ممن يتعب والله تعالى خلق السمواتِ والأرضَ وما بينهما فى ستة أيام وما مَسَّه من لُغوب[2] .

ولهذا وُصِف الرب بالعلم دون الجهل والقُدرة دون العجز ، والحياة دون الموت ، والسمع والبصر والكلام دون الصَّمَم والعمَى والبكَمَ . والضحك دون البكاء ، والفرح دون الحزن .

وأما الغضب مع الرضاء والبغض مع الحب فهو أكمل ممن لا يكون منه إلا الرضى والحب دون البغض والغضب للأمور التى تستحق أن تُذَم وتُبْغَضَ .

ولهذا كان اتصافه بأنه يعطى ويمنع ، ويخفِض ويرفع . ويُعز ويُذل ، أكملَ من اتصافه بمجرد الإعطاء والإعزاز والرفع ، لأن الفعلَ الآخَر حيث تقتضى الكلمة ذلك أكمل ممن لايفعل إلا أحد النوعين ويخل بالآخر فى المحل المناسب له .

من اعتبر هذا الباب . وجده على قانون الصواب ، والله الهادى لأولى الألباب .

---

(١) من قوله تعالى (وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما وهو العلى العظيم) [البقرة : ٢٥٥]

(٢) من قوله تعالى (ولقد خلقنا السموات والأرض فى ستة أيام وما مسنا من لغوب) [ق : ٣٨]

فصل[1]

[تقدير صفات الكمال لنفي النقص]

وأما قول « ملاحدة المتفلسفة » وغيرهم : إن اتصافه بهذه الصفات إنْ أوجب له كمالا فقد استكمل بغيره فيكون ناقصاً بذاته ، وإن أوجب له نقصاً لم يجُز اتصافه بها ، فيقال . [قد تقدم أن][2] :

الكمال المعيَّن هو الكمال الممكن الوجود الذى لا نقص فيه .

وحينئذ فقول القائل : يكون نقصاً بذاته إنْ أراد به أنه يكون بدون هذه الصفات ناقصاً فهذا حق ، لكن من هذا فررنا وقدرنا أنه لا بد من صفات الكمال وإلا كان نقصاً .

وإن أراد به أنه إنما صار كاملا بالصفات التى اتصف بها فلا يكون كاملا بذاته المجردة عن هذه الصفات ، فيقال :

أولا : هذا إنما يتوجَّه أنْ لو أمكن وجودُ ذات مجرَّدة عن هذه الصفات ، أو أمكن وجود ذات كاملة مجردة عن هذه الصفات ، فإذا كان أحد هذين ممتنعاً امتنع كمالُه بدون هذه الصفات ، فكيف إذا كان كلاهما ممتنعا ، فإن وجود ذات كاملة بدون هذه الصفات ممتنع .

فإنا نعلم بالضرورة أن الذات التى لا تصير علة بالفعل[3] واحتاج مصيرها علة بالفعل إلى سبب آخر ، فإن كان المُخْرِج لها من القوة إلى الفعل هو نفسه

---

(١) مجموع الفتاوى : ج٦ ص ٩٥ . (٢) زيادة من : ص ٩٥ .

(٣) من أول هنا إلى آخر الفصل ملحق ومتداخل فى نسخة مجموع الفتاوى ص ١٠٦ ، ١٠٨ (انظر هامش ص ٣١ من طبعتنا) .

صار فيه ما هو بالقوة وهو المخرج له إلى الفعل ، وذلك يستلزم أن يكون قابلا أو فاعلا ، وهم يمنعون ذلك لامتناع الصفات التى يسمونها التركيب .

وإن كان المُخرِج له غيرَه كان ذلك ممتنعاً بالضرورة والاتفاق ، لأن ذلك ينافى وجوب الوجود ولأنه يتضمن الدور المَعِىّ والتسلسل فى المؤثرات ، وإن كان هو الذى صار فاعلا للمعين بعد أن لم يكن امتنع أن يكون علة تامة أزلية ، فقِدَم شىء من العالم يستلزم كونَه علة تامة فى الأزل ، وذلك يستلزم أن لا يحدث عنه شىء بواسطة وبغير واسطة وهذا مخالف للمشهود. ويقال :

ثانياً ـ فى إبطال قولِ من جعل حدوث الحوادث ممتنعاً ـ : هذا مبنى على تجدُّد هذه الأمور بتجدد الإضافات والأحوال والأعدام فإن الناس متفقون على تجدد هذه الأمور . وفرق « الآمدى » بينهما من جهة اللفظ ، فقال :

هذه حوادث وهذه متجددات ، والفروق اللفظية ، لا تؤثر فى الحقائق العلمية ، فيقال : تجدُّد هذه المتجدِّدات إن أوجب له كمالا فقد عَدِمه قبله وهو نقص ، وإن أوجب له نقصاً لم يجُز وصفه به . ويقال :

ثالثاً : الكمال الذى يجب اتصافه به هو الممكن الوجود ، وأما الممتنع فليس من الكمال الذى يتصف به موجود ، والحوادث المتعلقة بقدرته ومشيئته يمتنع وجودها جميعاً فى الأزل ، فلا يكون انتفاؤها فى الأزل نقصاً لأن انتفاء الممتنع ليس بنقص . ويقال :

رابعاً : إذا قُدِّر ذات تفعل شيئاً بعد شىء وهى قادرة على الفعل بنفسها ، وذات لا يمكنها أن تعمل بنفسها شيئاً بل هى كالجماد الذى لا يمكنه أن يتحرك

كانت الأولى أكمل من الثانية ، فعدم هذه الأفعال نقص بالضرورة .

وأما وجودها بحسب الإمكان فهو الكمال . ويقال :

[الصفة الواحدة تكون للوجود والعدم]

خامساً : لا نسلِّم أن عدمَ هذه مطلقاً نقصٌ ولا كمال ولا وجودَها مطلقاً نقصٌ ولا كمال ، بل وجودها فى الوقت الذى اقتضته مشيئته وقدرته وحكمته هو الكمال ، ووجودها بدون ذلك نقص ، وعدمها مع اقتضاء الحكمة كمال .

وإذن فالشيء الواحد يكون وجوده تارة كمالا وتارة نقصاً ، وكذلك عدمه . فبطل التقسيم المطلق ، وهذا كالماء يكون رحمة بالخلق إذا احتاجوا إليه كالمطر ويكون عذاباً إذا ضرهم ، فيكون إنزاله لحاجتهم رحمةً وإحسانا ، والمحسن الرحيم متصف بالكمال ولا يكون عدم إنزاله حيث يضرهم نقصاً ، بل هو أيضاً رحمة وإحسان فهو محسن بالوجود حين كان رحمة ، وبالعدم حين كان العدم رحمة .

فصل(١)

[التركيب ومعانيه المختلفة]

وأما نفْى النافى للصفات الخبرية المعينة فلاستلزامها « التركيب » المستلزِم للحاجةوالافتقار فقد تقدم جواب نظيره .

فإنه إن أريد بالتركيب ما هو المفهوم منه فى اللغة أو فى العُرف العام أو عرف بعض بالناس وهو : ماركبه غيره ، أو كان مفترقا فاجتمع ، أو ما جَمع الجواهر الفرْدة أو المادة والصورة،أو ما أمكن مفارقة(٢) بعضِه لبعضٍ ،فلا نسلم المقدمة الأولى ولا نسلم أن إثبات الوجه واليد مستلزم للتركيب بهذا الاعتبار .

وإن أريد به«التلازم» على معنى امتياز شيء عن شيء فى نفسه ، وأن هذا ليس هذا ، فهذا لازم لهم فى الصفات المعنوية المعلومة بالعقل كالعلم والقدرة والسمع والبصر ، فإن الواحدة من هذه الصفات ليست هى الأخرى بل كل صفة ممتازة بنفسها عن الأخرى ، وإن كانتا متلازمتيْن يوصف بهما موصوف واحد . ونحن نعقل هذا فى صفات المخلوقين كأبعاض الشمس وأعراضِها .

وأيضاً : فإن أريد أنه لابد من وجود بالحاجة والافتقار إلى مُبايِن له فهو ممنوع .

[الألفاظ تدل على المعانى إذا ثبت أن المعنى حق فى نفسه]

وإن أريد أنه لابد من وجود ما هو داخل فى مسمَّى اسمه ، وأنه يمتنع وجود الواجب بدون تلك الأمور الداخلة فى مسمى اسمه ، فمعلوم أنه لابد من نفسه فلابد له مما يدخل فى مُسَمَّاها بطريق الأَوْلى والأَحْرى .

---

(١) مجموع الفتاوى : جـ٦ ص ١٠٩ (٢) لعلها (مقارنة) بمعنى : اقترن به

وإذا قيل : هو مفتقر إلى نفسه لم يكن معناه أن نفسه تفعل نفسه . فكذلك ما هو داخل فيها ولكن العبارة مُوهمة مجملة فإذا فُسِّر المعنى زال المحذور .

ويقال أيضاً : نحن لا نطلق على هذا اللفظ الغير فلا يلزمه أن يكون محتاجاً إلى الغير ، فهذا من جهة الإطلاق اللفظى .

وأما من جهة الدليل العلمى :فالدليل دل علىوجودِ موجودٍ بنفسه لافاعلٍ ولا علةٍ فاعلة ، وأنه مستغنٍ بنفسه عن كل ما يباينة .

أماالوجود الذى لايكون له صفة ولا يدخل فى مسمَّى اسمِه معنى من المعانى الثُّبوتية ، فهذا إذا ادَّعى المدعى أنه المغْنِىُّ بوجوب الوجود وبالغَنِىّ ، قيل له: لكن هذا المعنى ليس هو مدلول الأدلة ، ولكن أنت قدرت أن هذا مسمى الاسم ، وجعْل اللفظ دليلا على هذا المعنى لاينفعك إن لم يثبُت أن المعنى حق فى نفسه ، ولادليل على ذلك ؛ بل الدليل يدل على نقيضة .

فهؤلاء عمدوا إلىلفظ الغنى والقديم والواجب بنفسه ، فصاروا يجعلونها[(١)] على معان تستلزم معانىَ تناقض ثبوت الصفات وتوسَّعوا فى التعبير ، ثم ظنوا أن هذا الذى فعلوه هوموجِب الأدلة العقلية وغيرها ، وهذا غلط منهم .

فموجب الأدلة العقلية لايُتلقى من مجرد التعبير ، وموجب الأدلة السمعية يُتلقى من عرف المتكلم بالخطاب لامن الوضع المحدَث ، فليس لأحد أن يقول إن الألفاظ التى جاءت فى القرآن موضوعة لمعانٍ ثم يريد أن يفسر مراد الله بتلك المعانى ، [و] هذا من فعل « أهل الإلحاد » المفترين .

فإن هؤلاء عمدوا إلى المعانى وظنوها ثابتة فجعلوها هى معنى الواحد

---

(١) فى مجموع الفتاوى : يحملونها .

والوجوب[1] والغنى والقدم[1] ونفى المِثْل ، ثم عمدوا إلى ماجاء فى القرآن والسنة من تسمية الله تعالى بأنه أحد وواحد عليّ ونحو ذلك من نفى المثل والكفؤ عنه فقالوا هذا يدل على المعانى التى سميناها بهذه الأسماء ، وهذا من أعظم الافتراء على الله .

وكذلك «المتفلسفة» عمدوا إلى (لفظ الخالق والفاعل والصانع والمحدِث) ونحو ذلك فوضعوها لمعنى ابتدعوه ، وقسموا الحدوث إلى نوعين : ذاتى وزمانى ، وأرادوا بالذاتى كونَ المربوبِ مقارِناً للرب أزلا وأبداً .

وإن اللفظ على هذا المعنى لايعرف فى لغة أحد من الأمم ، ولوجعلوا هذا اصطلاحاً لهم لم ننازعهم فيه ، لكن قصدوا بذلك التلبيس على الناس ، وأن يقولوا نحن نقول بحدوث العالم[2] وأن لاخالق له ولافاعل له ولاصانع ونحو ذلك من المعانى التى يُعلم بالاضطرار أنها تقتضى [أن][3] تأخير المفعول لايطلق على ما كان قديماً بقِدَم الرب مقارِناً له أزلا وأبداً .

وكذلك فعل من فعل بلفظ (المتكلم) وغير ذلك من الأسماء ولو فعل هذا بكلام « سيبوية » و « بقراط » لفسد ماذكروه من النحو والطب ، ولو فعل هذا بكلام آحاد العلماء « كمالك » و « الشافعى » و « أحمد » و« أبى حنيفة » لفسد العلم بذلك ولكان ملبوساً عليهم فكيف إذا فُعِل هذا بكلام رب العالمين ؟ .

---

(١) فى مجموع الفتاوى : والواجب .. والقديم .
(٢) « « الرياض : (وأن الله خالق له وفاعل له وصانع له) .
(٣) زيادة يتطلبها المعنى .

[معنى الواحد والأحد فى القرآن الكريم]

وهذه طريقة « الملاحدة » الذين ألحدوا فى أسماء الله وآياته ومن شاركهم فى بعض ذلك مثل قول من يقول الواحد الذى لا ينقسم، ومعنى قوله : لا ينقسم ، أى لا يتميز منه شيء عن شيء ، ويقول لا تقوم به صفة ، ثم زعموا أن الأحد والواحد فى القرآن يراد به هذا .

ومعلوم أن كل ما فى القرآن من اسم الواحد والأحد كقوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ﴾ [النساء : ١١] وقوله : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَـٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ ﴾ [القصص : ٢٦] وقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص : ٤] وقوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة : ٦] وقوله : ﴿ ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [المدثر : ١١] وأمثال ذلك يناقض ما ذكروه .

فإن هذه الاسماء أُطلقت على قائم بنفسه مُشَارٍ إليه يتميز منه شيء عن شيء ، وهذا الذى يسمونه فى اصطلاحهم « جسما »

[معنى المثل فى العربية وفى القرآن الكريم]

وكذلك إذا قالوا : الموصوفات تماثل والأجسام تماثل والجواهر تماثل ، وأرادوا أن يستدلوا بقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] على نفى مسمى هذه الأمور التى سمَّوْها بهذه الأسماء فى اصطلاحهم الحادث ـ كان هذا افتراء على القرآن .

فإن هذا ليس هو المِثْل فى لغة العرب ولا لغة القرآن ولا غيرها . قال تعالى: ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَـٰلَكُم ﴾ [محمد : ٣٨]

فنفى مماثلة هؤلاء مع اتفاقهم فى الإنسانية . فكيف يقال إن لغة العرب توجب أن كل مايشار إليه مثل كل مايشار إليه ؟

وقال تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ۝ ٱلَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي ٱلْبِلَٰدِ ۝﴾ [الفجر]فأخبر أنه لم يخلق مثلها فى البلاد وكلاهما بلد . فكيف يقال إن كل جسم فهو مِثْلٌ لكل جسم فى لغة العرب ، حتى يحمل على ذلك قوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] .

وقد قال الشاعر :

* ليس كمِثْلِ الفتى زهير *

وقال : * ما إن كمِثْلِهِمُ فى الناسِ من بشرٍ *

ولم يقصد هذا أن ينفىَ وجود جسم من الأجسام .

وكذلك(لفظ التشابه) ليس هو التماثل فى اللغة . قال تعالى :﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾[البقرة : ٢٥] وقال تعالى :﴿مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾[الأنعام : ١٤١] ولم يرد به شيئاً هو مماثل فى اللغة . وليس المراد هنا كون الجواهر متماثلة فى العقل أو ليست[1] متماثلة . فإن هذا مبسوط فى موضعه ، بل المراد أن أهل اللغة التى بها نزل القرآن لايجعلون مجرد هذا موجباً لإطلاق اسم المِثْل ، ولا يجعلون نفى المثل نفيا لهذا ، فحَمْل القرآن على ذلك كذب على القرآن .

---

(١) فى الأصل : (وليست) .

فصل(١)

[معانى لفظ المناسبة وأنها من صفات الكمال]

وقول القائل (المناسبة) : لفظ مجمل .

فإنه قد يراد بها « التولد والقرابة » . فيقال : هذا نسيب فلان ويناسبه ، إذا كان بينهم قرابة مستندة إلى الولادة والآدمية والله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك .

ويراد بها « المماثلة » فيقال : هذا يناسب هذا أى يماثله . والله سبحانه وتعالى أحد صمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد .

ويراد بها « الموافقة » فى معنى من المعانى وضدها « المخالفة » .

و (المناسبة) بهذا الاعتبار ثابتة ، فإن أولياء الله تعالى يوافقونه فيما يأمر به ، فيفعلونه وفيما يحبه فيحبونه ، وفيما نهى عنه فيتركونه ، وفيما يعطيه فيصيبونه .

والله وِتْر يحب الوتر ، جميل يحب الجمال ، عليم يحب العلم ، نظيف يحب النظافة ، محسن يحب المحسنين ، مقسط يحب المقسطين ، إلى غير ذلك من المعانى .

بل هو سبحانه يفرح بتوبة التائب أعظم من فرح الفاقدِ لراحلته عليها طعامُه وشرابُه فى الأرض المهلكة إذا وجدها بعد اليأس ، فالله أشد فرحاً بتوبة عبده من هذا براحلته ، كما ثبت ذلك فى الصحاح عن النبى صلى الله عليه وسلم .

---

(١) مجموع الفتاوى : حـ٦ ص ١١٤ .

فإذا أريد بالمناسبة هذا وأمثاله فهذه المناسبة حق وهى من صفات الكمال كما تقدم الإشارة إليه . فإن من يحب صفات الكمال أكمل ممن لافرق عنده بين صفات النقص والكمال أو لا يحب صفات الكمال .

وإذا قُدِّر موجودان أحدهما يحب العلم والصدق والعدل والإحسان ونحو ذلك ، والآخر لافرق عنده بين هذه الأمور وبين الجهل والكذب والظلم ونحو ذلك ـ لايحب هذا ولا يبغض هذا ـ كان الذى يحب تلك الأمور أكمل من هذا .

فدل على أن من جُرِّدَ عن صفات الكمال والوجود بأن لا يكون له علم كالجماد ، فالذى يعلم أكمل منه ، والعالم الذى يحب المحمود ويبغض المذموم أكمل ممن لايحبهما وأما أن يحبهما[1] ومعلوم أن الذى يحب المحمود ويبغض المذموم أكمل ممن يحبهما أو يبغضهما .

وأصل هذه المسألة هى الفرق بين محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه ، وبين إرادته كما هو مذهب السلف والفقهاء وأكثر المثبتين للقدر من « أهل السنة » وغيرهم . وصار طائفة من « القدَرية » والمثبتين للقدر إلى أنه لافرق بينهما .

[خطأ القدرية والمثبتة فى المشيئة الإلهية]

ثم قالت « القدرية » : هو لايحب الكفر والفسوق والعصيان ولايريد ذلك فيكون مالم يشأ ويشاء مالم يكن .

---

(١) هكذا فى الأصل ، ولعل العبارة « أكمل ممن لايحبهما وممن يحبهما » فيستقيم السياق . وقد حذفت عبارة : (والعالم الذى . . . يحبهما) من مجموع الفتاوى .

وقالت « المثبتة » ماشاء كان ومالم يشأ لم يكن ، وإذن قد أراد الكفر والفسوق والعصيان ، ولم يرده دِينا ، أو أراده من الكافر ولم يرده من المؤمن ، فهو لذلك يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يحبه ديناً ويحبه من الكافر ولا يحبه من المؤمن .

وكلا القولين خطأ مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها ، فإنهم متفقون على أنه ماشاء الله كان ومالم يشأ لم يكن . وأنه لا يكون شيء إلا بمشيئته ، ومجمعون على أنه لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر ، وأن الكفار يبيتون[1] مالا يرضى من القول والذين نفوا محبته بنوها على هذا الأصل الفاسد .

---

(١) لعلها (يثبتون) .

فصل[1]

[الرحمة ليست ضعفا مطلقا]

وأما قول القائل : الرحمة ضعف وخَوَرٌ فى الطبيعة وتألم على المرحوم ، فهذا باطل .

أما أولا : فلأن الضعف والخور مذموم من الآدميين ، والرحمة ممدوحة وقد قال تعالى : ﴿ وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْاْ بِالْمَرْحَمَةِ ﴾ [البلد : ١٧]

وقد نهى الله عباده عن الوهْن والحزن فقال تعالى : ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران : ١٣٩] وندبهم إلى الرحمة .

وقال النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح : « لا تُنزَع الرحمةُ إلا من شقىّ » وقال : «من لا يَرحم لا يُرحم» وقال : « الراحمون يرحمُهم الرحمن ، ارحموا من فى الأرضِ يرحمْكم من فى السماءِ» ومُحال أن يقول لا يُنزع الضعف والخَوَر إلا مِن شقىّ .

ولكن لما كانت الرحمة تقارِن فى حق كثير من الناس الضعفَ والخورَ كما فى رحمة النساء ونحو ذلك ظن الغالط أنها كذلك مطلقاً .

وأيضاً ، فلو قدِّر أنها فى حق المخلوقين مستلزِمةٌ لذلك لم يجب أن تكون فى حق الله تعالى مستلزمةً لذلك .

---

(١) مجموع الفتاوى : جـ ٦ ص ١١٧ .

كما أن العلمَ والقدرة والسمع والبصر والـكلام فينا يستلزِم من النقص والحاجة مايجب تنزيهُ الله عنه .

وكذلك الوجود والقيام بالنفس فينا يستلزم احتياجاً إلى خالق يجعلنا موجودين ، والله منزه فى وجوده عما يحتاج إليه وجودُنا .

[صفات الله ليست ملازمة للحاجة]

فنحن وصفاتُنا وأفعالنا مقرونون بالحاجة إلى الغير ، والحاجة لنا أمر ذاتى لايمكن أن نخلو عنه ، وهو سبحانه الغنى له أمر ذاتى لايمكن أن يخلوَ عنه ، فهو بنفسه حى قيوم واجب الوجود ، ونحن بأنفسنا محتاجون فقراء .

فإذا كانت ذاتنا وصفاتنا وأفعالنا وما اتصفنا به من الكمال من العلم والقدرة وغير ذلك هو مقرون بالحاجة والحدوث والإمكان لم يجب أن يكون لله ذات ولاصفات ولا أفعال ، ولايقدر ولا يعلم ، لكون ذلك ملازماً للحاجة فينا .

فكذلك الرحمة وغيرها إذا قدر أنها فى حقنا ملازمة للحاجة والضعف لم يجب أن تكون فى حق الله ملازمة لذلك .

وأيضاً فنحن نعلم بالاضطرار أنا إذا فرضنا موجودين :

أحدهما : يرحم غيره فيجلب له المنفعة ويدفع عنه المضرة .

والآخر : قد استوى عنده هذا وهذا وليس عنده ما يقتضى جلب منفعة ولادفع مضرة ـ كان الأول أكمل .

فصل[1]

[غضب الله غيرة للحق]

وأما قول القائل : الغضب غليان دم القلب بطلب الانتقام فليس بصحيح فى حقنا ؛ بل الغضب قد يكون لدفع المُنافى قبل وجوده فلا يكون هناك انتقام أصلا .

وأيضاً: فغليان دم القلب يقارنه الغضب ليس أن مجرد الغضب هو غليان دم القلب ، كما أن الحياء يقارن حمرة الوجه والوجل يقارن صفرة الوجه ، لا أنه هو .

وهذا لأن النفس إذا قام بها دفع المؤذى فإن استشعرت القدرةَ فاض الدم إلى خارج فكان منه الغضب ، وإن استشعرت العجزَ عاد الدم إلى داخل فاصفرّ الوجه كما يصيب الحزين .

وأيضاً : فلو قدر أن هذا هو حقيقة غضبنا لم يلزم أن يكون غضب الله تعالى مثل غضبنا ، كما أن حقيقة ذات الله ليست مثل ذاتنا .

فليس هو مماثل لنا ـ لا لذاتنا ولا لأرواحنا ـ وصفاته كذاته .

ونحن نعلم بالاضطرار أنا إذا قدرنا موجودين :

أحدهما : عنده قوة يدفع بها الفساد .

والآخر : لا فرق عنده بين الصلاح والفساد . كان الذى عنده تلك القوة أكمل . ولهذا يُذم من لا غيْرة له على الفواحش كالديُّوث ، ويُذَم من لا حَمِيَّةَ له يدفع بها الظلم عن المظلومين ، ويُمدح الذى له غيْرة يدفع بها الفواحش

---

(١) مجموع الفتاوى : حـ ٦ ص ١١٩ .

وحمية يدفع بها الظلم ، ويُعلم أن هذا أكمل من ذلك .

ولهذا وصف النبيُّ صلى الله عليه وسلم الربَّ بالأكمليَّة فى ذلك فقال فى الحديث الصحيح : « لا أحدَ أغْيَر من الله ، من أجل ذلك حرّم الفواحشَ ماظهرَ منها وما بطن » .

وقال : « أتَعجبون من غيْرة سعد ؟ أنا أغْيَر منه والله أغير منِّى » .

وقول القائل : إن هذه انفعالات نفسانية . فيقال: كل ماسوى الله مخلوق منفعل ونحن وذواتنا منفعلة ، فكونها انفعالات فينا لغيرنا نعجز عن دفعها ، لايوجب أن يكون الله منفعلا لها عاجزاً عن دفعها ، وكان كل مايجرى فى الوجود فإنه بمشيئته وقدرته لا يكون إلا مايشاء ولايشاء إلا ما يكون له الملك وله الحمد .

فصل [1]

[الضحك فى موضعه صفة مدح وكمال]

وقول القائل : إن الضحك خفة روح ، ليس بصحيح وإن كان ذلك قد يقارنه .

ثم قول القائل : «خفة الروح» إن أراد به وصفاً مذموما ، فهذا يكون لما لا ينبغى أن يُضحك منه ، وإلا فالضحك فى موضعه المناسب له صفة مدح وكمال .

وإذا قدر حيان : أحدهما : يضحك مما يُضحك منه . والآخر : لا يضحك قط ، كان الأول أكمل من الثانى .

ولهذا قال النبى صلى الله عليه وسلم : « ينظرُ إليكم الربُّ قَنِطِينَ فيظل يَضحك ، يعلم أنَّ فرَجَكم قريبٌ » . فقال له أبو رزين العقيلى : يا رسول الله أو يضحك الرب ؟ قال : « نعم » . قال : لن نعدم من رب يضحك خيراً »[2] .

فجعل الأعرابى العاقل بصحة فِطرته ضحكه دليلا على إحسانه وإنعامه فدل على أن هذا الوصفَ مقرون بالإحسان المحمود ، وأنه من صفات الكمال ، والشخص العبوس الذى لا يضحك قط هو مذموم بذلك ، وقد قيل فى اليوم الشديد العذاب إنه ﴿يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان : ١٠] .

وقد رُوِى أن الملائكة قالت لآدم : حياك الله وبياك ، أى أضحكك .

---

(١) مجموع الفتاوى : جـ ٦ ص ١٢١ .

(٢) أورد البيهقى الحديث فى الأسماء والصفات بسنده وقال : وروى عن عائشة مرفوعا فى معنى هذا (من هامش الأصل) .

[تميز الإنسان من الحيوان]

والإنسان حيوان ناطق ضاحك ، وما يميز الإنسان عن البهيمة صفة كمال فكما أن النطق صفة كمال ، فكذلك الضحك صفة كمال ، فمن يتكلم أكمل ممن لايتكلم، ومن يضحك أكمل ممن لايضحك .

وإذا كان الضحك فينا مستلزما لشيء من النقص فالله منزه عن ذلك ، وذلك الأكثر مختص لا عام فليس حقيقة الضحك مطلقاً مقرونة بالنقص . كما أن ذواتنا وصفاتنا مقرونة بالنقص ، ووجودنا مقرون بالنقص ، ولايلزم أن يكون الرب موجِداً وأن لاتكون له ذات .

[صفات الله تباين صفات المخلوقين]

ومن هنا ضلت «القرامطةالغلاة» كصاحب« الإقليد» وأمثاله . فأرادوا أن ينفوا عنه كل مايعلمه القلب وينطق به اللسان من نفي وإثبات ، فقالوا : لانقول موجود ولا لا موجود ، ولا موصوف ولا لاموصوف ، لما في ذلك ـ على زعمهم ـ من التشبيه ، وهذا يستلزم أن يكون ممتنعاً وهو مقتضى التشبيه بالممتنع . والتشبيه الممتنع على الله أن يشارك المخلوقات في شيء من خصائصها ، وأن يكون مماثلا لها في شيء من صفاته كالحياة والعلم والقدرة ، فإنه وإن وصف بها فلا تماثل صفة الخالق صفة المخلوق ، كالحدوث والموت والفناء والإمكان .

فصل[١]

[تعجب الله لعلمه بعظمة ما يتعجب منه]

وأما قوله : التعجب استعظام للمتعجَّب منه .

فيقال : نعم ، وقد يكون مقرونا بجهل بسبب التعجب ، وقد يكون لما خرج عن نظائره ، والله تعالى بكل شيء عليم ، فلا يجوز عليه أن لا يعلم سبب ما تعجَّب منه ، بل يتعجب لخروجه عن نظائره تعظيما له .

والله تعالى يعظم ما هو عظيم إما لعظمة سببه أو لعظمته فإنه وصف بعض الخير بأنه عظيم ووصف بعض الشر بأنه عظيم ، فقال تعالى : ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة : ١٢٩] .

وقال : ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر : ٨٧] .

وقال : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾﴾ [النساء] .

وقال : ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور : ١٦] .

وقال : ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان : ١٣] .

ولهذا قال تعالى : ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات : ١٢] على قراءة الضم[٢] فهنا هو عجب من كفرهم مع وضوح الأدلة .

---

(١) مجموع الفتاوى : ج ٦ ص ١٢١ .

(٢) أي « عجبتُ » .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذى آثر هو وامرأته ضيفهما : « لقد عجِب الله » ، وفى لفظ الصحيح : « لقد ضحك الله الليلة من صُنْعِكُما البارحةَ » .

وقال: « إن الرب لَيَعجبُ من عبده إذا قال : ربِّ اغفرْ لى ، فإنه لا يغفرُ الذنوبَ إلا أنتَ ، يقول : عَلِمَ عبدى أنه لا يغفر الذنوبَ إلا أنا » .

وقال : « عجب ربُّك من شابٍّ ليست له صَبْوَةٌ » .

وقال : « عجب ربك من راعى غنمٍ على رأس شَظِيَّةٍ[1] يؤذِّنُ ويقيمُ فيقولُ الله : انظروا إلى عبدى » . أو كما قال ، ونحو ذلك .

(١) الشظية : قطعة مرتفعة فى رأس الجبل .

فصل[(١)]

[الكمال المطلق فى الوحدانية]

وأما قول القائل : لو كان فى ملكه مالا يريده لكان نقصاً .

وقول الآخر: لوقَدَّر وعذب لكان ظلماً ، والظلم نقص ـ فيقال :

أما المقالة الأولى فظاهرة ، فإنه إذا قدَّر أنه يكون فى ملكه مالا يريده ، وما لا يقدر عليه ، وما لا يخلقه ، ولا يُحْدِثُه . لكان نقصاً من وجوه :

أحدها : أن انفراد شيء من الأشياء عنه بالأحداث نقصٌ لوقدَّر أنه فى غير ملكه فكيف فى ملكه ؟ فإنا نعلم أنا إذا فرضنا اثنين :

أحدهما : يحتاج إليه كل شيء ولا يحتاج إلى شيء .

والآخر : يحتاج إليه بعض الأشياء ويستغنى عنه بعضها ـ كان الأول أكمل . فنفس خروج شيء عن قدرته وخلقه نقص ، وهذه دلائل الوحدانية ، فإن الاشتراك نقص بكل من المشتركين ، وليس الكمال المطلق إلا فى الوحدانية .

فإنا نعلم أن من قدَّر بنفسه كان أكمل ممن يحتاج إلى مُعِين ، ومن فعل الجميع بنفسه فهو أكمل ممن له مشارك ومعاون على فعل البعض ، ومن افتقر إليه كل شيء فهو أكمل ممن استغنى عنه بعض الأشياء .

ومنها أن يقال : كونه خالقاً لكل شيء وقادراً على كل شيء أكمل من كونه خالقاً للبعض وقادراً على البعض .

« والقدرية » لا يجعلونه خالقاً لكل شيء ولا قادراً على كل شيء .

---

(١) مجموع الفتاوى : ج ٦ ص ١٢٥ .

« والمتفلسفة » القائلون بأنه علة غائية شر منهم ، فإنهم لا يجعلونه خالقاً لشيء من حوادث العالم ـ لا الحركات الأفلاك ولا غيرها من المتحركات ـ ولا خالقاً لما يحدث بسبب ذلك ، ولا قادراً على شيء من ذلك ، ولا عالما بتفاصيل ذلك ، والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق : ١٢] وهؤلاء ينظرون فى العالم ولا يعلمون أن الله على كل شيء قدير ، ولا أن الله قد أحاط بكل شيء علما .

ومنها : أنا إذا قدرنا مالكين :

أحدهما : يريد شيئا فلا يكون ويكون ما لا يريد .

والآخر : لا يريد شيئا إلا كان ولا يكون إلا ما يريد ، علمنا بالضرورة أن هذا أكمل .

وفى الجملة قول « المُثْبتة للقدرة » يتضمن أنه خالقُ كل شيء وربه ومليكه وأنه على كل شيء قدير ، وأنه ما شاء كان فيقتضى كمال خلقه وقدرته ومشيئته ، « ونفاة القدر » يسلبونه هذه الكمالات .

[امتناع الظلم من الله تعالى]

وأما قوله : إن التعذيب على المقدَّر ظلم منه . فهـذه دعوى مجردة ليس معهم فيها إلا قياس الرب على أنفسهم ، ولا يقول عاقل إن كل ما كان نقصاً من أى موجود كان لَزِم أن يكون نقصاً من الله .

بل ولا ينتج[1] هذا من الإنسان مطلقا ، بل إذا كان له مصلحة فى تعذيب بعض الحيوان وأن يفعل ما فيه تعذيب له حسُن ذلك منه ، كالذى يصنع القز

---

(١) فى مجموع الفتاوى : (ولا يقبح) وهو أصح .

فإنه هو الذى يسعى فى أن دود القز ينسجه ، ثم يسعى فى أن يُلقَى فى الشمس ليحصل له المقصود من القز ، وهو هنا سعى فى حركة الدود التى كانت سبب تعذيبه .

وكذلك الذى يسعى فى أن يتوالد له ماشية وتبيض له دجاج ثم يذبح ذلك لينتفع به فقصد تسبب فى وجود ذلك الحيوان تسبباً أفضى إلى عذابه لمصلحة له فى ذلك .

فنى الجملة : الإنسان يحسن منه إيلام الحيوان لمصلحة راجحة فى ذلك ، فليس جنس هذا مذموما ولا قبيحا ولا ظلما ، وإن كان من ذلك ماهو ظلم .

وحينئذ فالظلم من الله إما أن يقال : هو ممتنع لذاته ، لأن الظلم تصرُّف المتصرف فى غير ملكه والله له كل شىء ، أو الظلم مخالفة الأمر الذى يجب طاعته والله تعالى يمتنع منه التصرف فى ملك غيره أو مخالفة أمر من يجب عليه طاعته .

فإذا كان الظلم ليس إلا هذا أو هذا امتنع الظلم منه .

وإما أن يقال : هو ممكن لكنه سبحانه لايفعله لغناه وعلمه بقبحه ، ولإخباره أنه لايفعله ، ولكمال نفسه يمتنع منه وقوع الظلم منه إذ كان العدل والرحمة من لوازم ذاته ، فيمتنع اتصافه بنقيض صفات الكمال التى هى من لوازمه .

[جهلنا بحكمة الله فى بعض الجزئيات لايقدح فى أصل حكمته]

على هذا القول ، فالذى يفعله لحكمة اقتضت ذلك ، كما أن الذى يمتنع منه فعله حكمة تقتضى تنزيهَه عنه .

وعلى هذا فكل مافعله علِمنا أنله فيه حكمة وهذا يكفينا من حيث الجملة ، وإن لم نعرف التفصيل ، وعدم عِلْمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكيفية ذاته ، وكما أن ثبوت صفات الكمال له معلوم لنا .

وأما كُنْه ذاته فغير معلومة لنا ، فلا نُكَذِّب بما علِمناه ما لم نعلمه .

وكذلك نحن نعلم أنه حكيم فيما يفعله ويأمر به ، وعدم علمنا بالحكمة فى بعض الجزئيات لايقدح فيما علمناه من أصل حكمته ، فلا نكذِّب بما علمناه من حكمته ما لم نعلمه من تفصيلها ، ونحن نعلم أن من عَلِم حِذْقَ أهل الحساب والطب والنحو ولم يكن متصفا بصفاتهم التى استحقوا بها أن يكونوا من أهل الحساب والطب والنحو لم يمكنه أن يقدح فيما قالوه لعدم علمه بتوجيهه ، والعباد أبعد عن معرفة الله وحكمته فى خلقه من معرفة عوامهم بالحساب والطب والنحو ، فاعتراضهم فى حكمته أعظم جهلا وتكلفاً للقول بلا علم من العامى المحض إذا قدح فى الحساب والطب والنحو بغير علم بشىء من ذلك .

وهذا يتبين بالأصل الذى ذكرناه فى الكمال وهو قولنا : إن الكمال الذى لانقص فيه الممكن الوجود يجب اتصافه به وتنزيهه عما يناقضه ، فيقال خَلْقُ بعض الحيوان وفِعْلُه الذى يكون سبباً لعذابه هل هو نقص مطلقاً أم يختلف ؟

وأيضاً : فإذا كان فى خلق ذلك حكمة عظيمة لاتحصل إلا بذلك ، فأيما أكمل ، تحصيل ذلك بتلك الحكمة العظيمة أو تفويتها ؟ وأيضاً يمكن حصول الحكمة المطلوبة بدون حصول هذا ؟

فهذه أمور إذا تدبرها الإنسان علم أنه لايمكنه أن يقول خلق فعل الحيوان الذى يكون سبباً لتعذيبه نقصٌ مطلقا .

[كمال الله فى قدرته وحكمته ورحمته]

« والمثبتة للقدر » قد تجيب بجواب آخر لـكن ينازعهم الجمهور فيه فيقولون : كونه يفعل مايشاء ويحكم مايريد صفة كمال بخلاف الذى يكون مأموراً مَنْهِيًّا الذى يؤمر بشىء ويُنْهَى عن شىء . ويقولون : إنما قبح من غيره أن يفعل ماشاء لما يلحقه من الضرر وهو سبحانه لايجوز أن يلحقه ضرر .

والجمهور يقولون : إذا قدَّرنا من يفعل مايريد بلا حكمة محبوبة تعود إليه ولا رحمة وإحسان يعود إلى غيره ، كان الذى يفعل لحكمة ورحمة أكملَ ممن يفعل لا لحكمةٍ ولا لرحمة .

ويقولون : إذا قدرنا مُريداً لايميز بين مراده ومراد غيره ، ومريداً يميز بينهما فيريد ما يصلُح أن يُرادَ وينبغى أن يُراد دون ماهو بالضد ، كان هذا الثانى أكمل .

ويقولون : المأمورُ المنهىُّ الذى فوقه آمر ناهٍ هو ناقص بالنسبة إلى من ليس فوقه آمر ناه ، لـكن إذا كان هو الآمرَ لنفسه بما ينبغى أن يفعل والمحرِّمَ عليها ما لاينبغى أن يفعل ، وآخر يفعل مايريده بدون أمر ونهى .

فهذا الملتزمُ لأمره ونهيه الواقعين على وجه الحكمة أكملُ من ذلك وقد قال تعالى : ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام : ٥٤] .

وقال : « ياعبادى إنِّى حرَّمْتُ الظلمَ على نَفْسِى وجعلتُه بينكم مُحَرَّماً فلا تَظَالَمُوا » .

وقالوا أيضاً : إذا قيل يفعل مايشاء ويحكم مايريد على وجه بيان قدرته ، وأنه لامانعَ له ولا يقْدِر غيرُه أن يمنعَه مرادَه ، ولا أن يجعله مُريداً ، كان هذا

أكملَ ممن له مانع يمنعه مرادَه ، ومُعِين لايكون مريداً أو فاعلا لما يريد إلا به .

وأما إذا قيل : يفعل مايريد باعتبار أنه لايفعل على وجه مقتضى العلم والحكمة بل هو متوسل(١) فيما يفعله .

وآخر : يفعل مايريد ، لكن إرادته مقرونة بالعلم والحكمة .

كان هذا الثانى أكمل .

وجماع الأمر فى ذلك : أن كمال القدرة صفة كمال ، وكون الإرادة نافذة لاتحتاج إلى معاون ولايعارضها مانع وصف كمال .

وأما كون الإرادة لا تميز بين مراد ومراد ، بل جميع الأجناس عندها سواء فهذا ليس بوصف كمال ، بل الإرادة المميزة بين مراد ومراد كما يقتضيه العلم والحكمة هى الموصوفة بالكمال ، فمن نقَّصه فى قدرته وخلقه ومشيئته فلم يقدِّره قدرَه . ومن نقَّصه من حكمته ورحمته فلم يقدره حق قدره .

والكمال الذى يستحقه إثبات هذا وهذا .

---

(١) فى مجموع الفتاوى : متسفه .

فصل (١)

[فى الرد على منكرى النبوات بالعقل]

وأما « منكرو النبوات » وقولهم: ليس الخلق أهلا أن يرسل الله إليهم رسولا ، كما أن أطراف الناس ليسوا أهلا أن يرسل السلطان إليهم رسولا .

فهذا جهل واضح فى حق المخلوق والخالق ، فإن من أعظم ما تُحمَد به الملوك ، خطابُهم بأنفسهم لضعفاء الرعية فكيف بإرسال رسول إليهم .

وأما فى حق الخالق فهو سبحانه أرحم بعباده من الوالدة بولدها ، وهو قادر مع كمال رحمته ، فإذا كان كامل القدرة كامل الرحمة فما المانع أن يرسل إليهم رسولا رحمةً منه ؟

كما قال تعالى : ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء : ١٠٧] .

وقال النبى صلى الله عليه وسلم : « إنما أنا رحمةٌ مُهْدَاةٌ » ، ولأن هذا من جملة إحسانه إلى الخلق بالتعليم والهداية وبيان ماينفعهم وما يضرهم .

كما قال تعالى : ﴿ لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ ﴾ ، [آل عمران : ١٦٤] فبين تعالى أن هذا من مِننِه على عباده المؤمنين .

فإن كان المنكر ينكر قدرته على ذلك فهذا قدْح فى كمال قدرته ، وإن كان ينكر إحسانه بذلك فهذا قدح فى كمال رحمته وإحسانه .

فعُلم أنّ إرسال الرسول من أعظم الدلالة على كمال قدرته وإحسانه ، والقدرة والإحسان من صفات الكمال لاالنقص .

وأما تعذيب المكذبين فذلك داخل فى القدَر لما له فيه من الحكمة .

(١) مجموع الفتاوى : ج ٦ ص ١٣١ .

فصل (١)

[تقرب العباد إلى الله بلا وسائط ليس غضا منه]

وأما قول المشركين : إن عظمتــه وجلاله يقتضى أن لا يُتَقَرَّبَ إليه إلا بواسطة وحُجَّاب ، والتقرب بدون ذلك غَضٌّ من جنابه الرفيع ـ فهذا باطل من وجوه :

منها : أن الذى لايتقرب إليه إلا بوسائط وحجاب ، إما أن يكون قادراً على سماع كلام جنده وقضاء حوائجهم بدون الوسائط والحجاب ، وإما أن لايكون قادراً .

فإن لم يكن قادراً كان هذا نقصاً ، والله تعالى موصوف بالكمال فوجب أن يكون متصفاً بأنه يسمع كلام عباده بلا وسائط ، ويجيب دعاءهم ، ويحسن إليهم بدون حاجة إلى حجاب ، وإن كان الملك قادراً على فعل أموره بدون الحجاب ، وترك الحجاب إحساناً ورحمة كان ذلك صفة كمال .

وأيضاً فقول القائل : إنهذا غض منه ، إنما يكون فيمن يمكن الخلق أن يضروه ويفتقر فى نفعه إليهم .

فأما مع كمال قدرته واستغنائه عنهم وأمنه أن يؤذوه فليس تقربهم إليه غضاً منه .

بل إذا كان اثنان :

أحدهما : يقرب إليه الضعفاء إحســاناً إليهم ، ولا يخاف منهم .

---

(١) مجموع الفتاوى : ج ٦ ص ١٣٣ .

والآخر : لا يفعل ذلك إما خوفاً وإما كبراً وإما غير ذلك ـ كان الأول أكمل من الثانى .

وأيضاً : فإن هذا لا يقال إذا كان ذلك بأمر المطاع ، بل إذا أذن للناس فى التقرب منه ودخول داره لم يكن ذلك سوء أدب عليه ولا غضا منه ، فهذا إنكار على من تعبد بغير ما شرع .

ولهذا قال تعالى : ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ ﴾ [الأحزاب] .

وقال تعالى : ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى : ٢١] .

فصل [1]

[الأقوال فى وصفه تعالى بالحواس الخمس]

وأما قول القائل : إنه لوقيل لهم أيما أكمل : ذاتٌ توصَف بسائر أنواع الإدراكات من الذوْق والشم واللمس، أم ذات لا توصف بها ؟ لقالوا : الأول أكمل ، ولم يصفوه بها .

فنقول : « مثبتةالصفات » لهم فى هذه الإدراكات ثلاثة أقوال معروفة :

أحدها : إثبات هـذه الإدراكات لله تعالى كما يوصف بالسمع والبصر . وهذا قول القاضى « أبى بكر » و « أبى المعالى » وأظنه قول « الأشعرى » نفسه بل هو قول « المعتزلة » البصريين الذين يصفونه بالإدراكات ، وهؤلاء وغيرهم يقولون تتعلق به الإدراكات الخمسة أيضاً ، كما تتعلق بالرؤية .

وقد وافقهم على ذلك « القاضى أبو يعلى » .

والقول الثانى : قول من ينفى هـذه الثلاثة كما ينفى ذلك كثير من المثبتة أيضاً من الصفاتية وغيرهم ، وهذا قول طوائف من الفقهاء من أصحاب « الشافعى » و « أحمد » وكثير من أصحاب « الأشعرى » وغيره .

والقول الثالث : إثبات إدراك اللمس دون إدراك الذوق ، لأن الذوق إنمـا يكون بالمطعوم فلا يتصف به إلا من يأكل ولا يوصَف به إلا مايؤكل والله سبحانه منزّه عن الأكل بخلاف اللمس ، فإنه بمنزلة الرؤية وأكثر « أهل

---

(١) مجموع الفتاوى : ج ٦ ص ١٣٥ .

الحديث » يصفونه باللمس ، وكذلك كثير من أصحاب « مالك » و « الشافعي » و « أحمد » وغيرهم ، ولا يصفونه بالذوق .

وذلك أن « نفاة الصفات من المعتزلة » قالوا للمثبتة : إذا قلتم إنه يرى ، فقولوا : إنه يتعلق به سائر أنواع الحس ، وإذا قلتم إنه سميع بصير فصفوه بالإدراكات الخمسة .

فقال « أهل الإثبات » قاطبة : نحن نصفه بأنه يُرى وأنه يُسمع كلامُه كما جاءت بذلك النصوص . وكذلك نصفه بأنه يَسمع ويَرى .

وقال جمهور « أهل الحديث والسنة » : نصفه أيضاً بإدراك اللمس ، لأن ذلك كمال لا نقص فيه ، وقد دلت عليه النصوص . بخلاف إدراك الذوق ، فإنه مستلزم للأكل ، وذلك مستلزم للنقص كما تقدم .

وطائفة من نظار المثبتة وصفوه بالأوصاف الخمسة من الجانبين .

ومنهم من قال : إنه يمكن أن يتعلق به هذه الأنواع كما تتعلق به الرؤية لاعتقادهم أن مُصحِّحَ الرؤيةِ الوجودُ ، ولم يقولوا إنه متصف بها .

وأكثر مُثْبِتي الرؤية لم يجعلوا مجرّد الوجود هو المصحح للرؤية ، بل قالوا : إن المقتضى أمور وجودية ، بل إن كل موجود يصح رؤيته ، وبين الأمرين فرق ، فإن الثاني يستلزم رؤية كل موجود بخلاف الأول .

وإذا كان المصحح للرؤية هي أمور وجودية لا يشترط فيها أمور عدمية ، فما كان أحقَّ بالوجود وأبعدَ عن العدم كان أحق بأن تجُوز رؤيته .

ومنهم من نفى ماسوى السمع والبصر من الجانبين .

فصل (١)

[من خصائص الربوبية ما هو كمال للرب نقص للمخلوق]

وأما قول القائل : الكمال والنقص من الأمور النسبيَّة ـ فقد بينا أن الذى يستحقه الرب هو الكمال الذى لانقص فيه بوجه من الوجوه ، وأنه الكمال الممكن للوجود ، ومثل هذا لاينتفى عن الله أصلا ، والكمال النسبيّ هو المستلزم للنقص فيكون كمالا من وجه دون وجه كالأكل للجائع كمال له وللشبعان نقص فيه ، لأنه ليس بكمال محض ، بل هو مقرون بالنقص .

والتعالى والتكبر والثناء على النفس ، وأمر الناس بعبادته ودعائه والرغبة إليه ونحو ذلك ـ مما هو خصائص الربوبية ـ هذا كمال محمود من الرب تبارك وتعالى وهو نقص مذموم من المخلوق ، وهذا كالخبر عما هو من خصائص الربوبية كقوله : ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى﴾ [طه : ١٤] .

وقوله تعالى : ﴿ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر : ٦٠] .

وقوله : ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ . [البقرة : ٢٨٤]

وقوله : ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا﴾ [العنكبوت: ٤]

وقوله : ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾ [الحجر : ٤٢] .

وقوله : ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴾ [غافر : ٥١] .

---

(١) مجموع الفتاوى : ج ٦ ص ١٣٧ .

وقوله : ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۝٣ ﴾ [الطلاق] .

وأمثال هذا الكلام الذى يذكر الرب فيه عن نفسه بعض خصائصه ـ وهو فى ذلك صادق فى إخباره عن نفسه بما هو من نُعوت الكمال — هو أيضاً من كماله ، فإن بيانه لعباده وتعريفَهم ذلك أيضاً هو من كماله . وأما غيره فلو أخبر بمثل ذلك عن نفسه لكان كاذباً مفترياً ، والكذب من أعظم العيوب والنقائص .

وأما إذا أخبر المخلوق عن نفسه بما هو صادق فيه فهذا لا يُذم مطلقا ؛ بل قد يُحمَد منه إذا كان فى ذلك مصلحة كقول النبى صلى الله عليه وسلم: « أنا سيِّد ولدِ آدمَ ولا فخر » وأما إذا كان فيه مفسَدة راجحة أو مساوية ، فيُذم لفعله ماهو مَفسَدة لا لكذبه ، والرب تعالى لا يفعل ماهو مذموم عليه ، بل له الحمد على كل حال ، فكل مايفعله هو منه حسن جميل محمود .

وأما قول من يقول : الظلم منه ممتنع لذاته ، فظاهر .

وأما على قول الجمهور من « أهل السنة » و « القدرية » فإنه إنما يفعل بمقتضى الحكمة والعدل ، فأخباره كلها وأقواله وأفعاله كلها حسنة محمودة واقعة على وجه الكمال الذى يستحق عليه الحمدَ . وله من الأمور التى يستحق بها الكبرياء والعظمةَ ما هو من خصائصه تبارك وتعالى .

[صفات الكمال يستحقها الله دون سواه]

فالكبرياء والعظمة له بمنزلة كونه حياً قديماً واجباً بنفسه وأنه بكل شىء عليم ، وعلى كل شىء قدير ، وأنه العزيز الذى لا يُنال ، وأنه قهار لكل ما سواه .

فهذه كلها صفات كمال لا يستحقها إلا هو ، فمالا يستحقه إلا هو كيف يكون كمالا من غيره وهو معدوم لغيره ؟

فمن ادّعاه كان مفتريا منازعا للربوبية فى خواصها كما ثبت فى الحديث الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « العظمةُ إزارى ، والكبرياء ردائى ، فمن نازَعَنى واحداً منها عَذَّبْتُهُ » .

وجملة ذلك أن الكمال المختص بالربوبية ليس لغيره فيه نصيب ، فهذا تحقيق اتصافه بالكمال الذى لا نصيب لغيره فيه . ومثل هذا الكمال لا يكون لغيره فادعاؤه منازَعة للربوبية وفِرْية على الله .

[ادعاء النبوة من المتنبئين نقص]

ومعلوم : أن النبوة كمال للنبى وإذا ادعاها المفترون « كمُسَيْلِمَةَ » وأمثاله كان ذلك نقصاً منهم ، لا لأن النبوة نقص ، ولكن دعواها ممن ليست له النقص .

وكذلك لو ادعى العلم والقدرةَ والصلاحَ مَنْ ليس متصفاً بذلك ؛ كان مذموما ممقوتا .

وهذا يقتضى أن الرب تعالى متصف بكمال لا يصلح للمخلوق ، وهذا لا يُنافى أنّ ما كان كمالا للموجود من حيث هو موجود فالخالق أحق به ، ولكن يفيد أن الكمال الذى يوصَف به المخلوقُ بما هو منه إذا وُصِف الخالق بما هو منه فالذى للخالق لا يماثله ما للمخلوق ولا يقاربه . وهذا حق فالرب تعالى مستحق للكمال مختص به على وجه لا يماثله فيه شىء فليس له سَمِىٌّ ولا كفؤ ، سواء كان الكمال مما لا يثبُت منه شىء للمخلوق كربوبية العباد

والغِنَى المطلق ونحو ذلك ، أو كان مما يثبت منه نوع للمخلوق .

فالذى يثبت للخالق منه نوع هو أعظم مما يثبت من ذلك للمخلوق عظمة هى أعظم من فضل أعلى المخلوقات على أدناها .

وملخص ذلك أن المخلوق يُذم منه الكبرياء والتجبُّر وتزكيةُ نفسه أحيانا ونحو ذلك .

[الكمال بلا نقص كمال مطلق]

وأما قول السائل : فإن قلتم نحن نقطع النظر عن متعلق الصفة وننظر فيها هل هى كمال أم نقص ؟ فذلك يحيل[1] الحكم عليها بأحدهما لأنها قد تكون كمالا لذات نقصاً لأخرى على ما ذُكر . فقال : بل نحن نقول الكمال الذى لا نقص فيه الممكن الوجود هو كمال مطلق لكل ما يتصف به .

وأيضاً : فالكمال الذى هو كمال للموجود من حيث هو موجود يمتنع أن يكون نقصاً فى بعض الصور ، لأن ما كان نقصاً فى بعض الصور تاما فى بعض ، هو كمال لنوع من الموجودات دون نوع فلا يكون كمالا للموجود من حيث هو موجود .

ومن الطرق التى بها يعرف ذلك : أن نقدِّر موجودين :

أحدهما : متصف بهذا ، والآخر : بنقيضه . فإنه يظهر من ذلك أيهما أكمل .

وإذا قيل هذا أكمل من وجه وهذا أنقص من وجه ، لم يكن كمالا مطلقا .

---

(١) فى مجموع الفتاوى : (فكذلك نحيل) .

والله أعلم والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم[1] .

* * *

وافق الفراغ من تعليقها يوم الخميس بعد العصر ثامن عشر المحرم من سنة ست وثلاثين وسبعمائة هجرية .

(١) إلى هنا تنتهي نسخة مجموع الفتاوى ولا يثبت بها التاريخ .

الفهارس

فهرس الأعلام والفرق

فهرس المصطلحات والمسائل

(س)

(ص)

(ض)

(ع)

(غ)

(ف)

(ك)

(م)

(و)

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة